دراسة في آلية اتخاذ القرار في التعامل مع العلاقات الخارجية لمنظمات دول جزر جنوب المحيط الهادئ

شيونغ تسيان (XIONG Qian) (*)

د. آى خه شيو (AI Hexu) (**)

الملخص:

في السنوات الأخيرة، أصبحت البلدان الجزرية في جنوب المحيط الهادئ تدريجيًّا محط اهتمام دولي بسبب موقعها الجغرافي الاستراتيجي وقيمة مواردها. وباعتباره المنظمة الإقليمية الأكثر نفوذا في المنطقة، يلعب منتدى جزر جنوب المحيط الهادئ دورًا هامًا في تنسيق العلاقات الخارجية للدول الأعضاء، والحفاظ على الاستقرار الإقليمي وتعزيز التعاون الاقتصادي. ومع ذلك، مع ازدياد تعقيد الوضع الدولي وتزايد التحديات داخل المنطقة وخارجها، تواجه آلية التعامل مع العلاقات الخارجية الحالية وآلية صنع القرار في المنتدى العديد من القيود. سيحلل هذا البحث الوضع الحالي للعلاقات الخارجية للمنتدى من منظور الدبلوماسية المتعددة الأطراف والدبلوماسية الثنائية والتعاون الإقليمي، ويطرح اقتراحات للتحسين على أساس مزايا وعيوب آلية صنع القرار فيه، كما يأمل في تقديم الدعم النظري والمرجع العملي للتنمية

(*) مدرس في قسم اللغة العربية لكلية اللغات الأفروآسيوية وثقافتها في جامعة الدراسات الأجنبية في محافظة قوانغ دونغ (GDUFS).

(**) أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية لكلية اللغات الأفروآسيوية وثقافتها في جامعة الدراسات الأجنبية في محافظة قوانغ دونغ (GDUFS).

المستدامة للمنظمات ذات الصلة في سياق العولمة.

الكلمات المفتاحية: منظمة جنوب المحيط الهادئ، منتدى جزر المحيط الهادئ، آلية العلاقات الخارجية، التعاون الإقليمي، الدبلوماسية المتعددة الأطراف، الدبلوماسية الثنائية

Abstract:

In recent years, the South Pacific island countries have gradually become the focus of international attention due to their strategic geographical location and resource value. As the most influential regional organization in the region, the South Pacific Islands Forum plays an important role in coordinating the foreign relations of member states, maintaining regional stability and promoting economic cooperation. However, with the increasing complexity of the international situation and the increasing challenges inside and outside the region, the current mechanism for dealing with foreign relations and the decision-making mechanism of the Forum are facing many limitations. This paper will analyze the current situation of the Forum's foreign relations from the perspective of multilateral diplomacy, bilateral diplomacy and regional cooperation, put forward suggestions for improvement based on the advantages and disadvantages of its decision-making mechanism, and hope to provide theoretical support and practical reference for the sustainable development of relevant organizations in the context of globalization.

Keywords: South Pacific Organization, Pacific Islands Forum, foreign relations mechanism, regional cooperation, multilateral diplomacy, bilateral diplomacy

مقدمة

من منظور الجغرافيا البشرية، تقع دول جزر جنوب المحيط الهادئ في وسط المحيط، وهي المنطقة الوحيدة في العالم التي تقع بالكامل في المحيط، وحجم سكانها صغير جدًا مقارنة بإجمالي سكان العالم: وبحسب الإحصائيات فإن عدد سكان دول جزر جنوب المحيط الهادئ لا يتجاوز ٠,١٥% من إجمالي سكان العالم (حوالي ٤٣ مليون نسمة)، وتبلغ مساحة أراضيها الإجمالية ٠,٤% من مساحة اليابسة في العالم[١]. ومع ذلك، فإن منطقة جنوب المحيط الهادئ، وهي منطقة ذات كثافة سكانية منخفضة ومتخلفة نسبيًا، لديها مصايد أسماك قيمة للغاية وموارد نفط وغاز بحرية، كما أنها خط اتصال بحري مهم للبلدان خارج المنطقة[٢]، مثل الهند

وأوقيانوسيا وأمريكا اللاتينية والولايات المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا وغيرها. ولذلك، فقد شنت العديد من القوى الكبرى (مثل الولايات المتحدة وروسيا والهند واليابان وغيرها) منافسة جيوسياسية شرسة في منطقة جنوب المحيط الهادئ. ونظرًا لقوتها العسكرية الضعيفة نسبيًا، تواجه هذه الدول الجزرية العديد من التحديات في تطوير وحماية مواردها من الاستغلال المفرط من قبل الدول الأجنبية، بالإضافة إلى الكوارث مثل ارتفاع منسوب مياه البحر، وتسرب مياه البحر، واستنزاف الموارد البحرية، وتدهور الموارد البحرية. ومن الصعب أيضًا عليهم التعامل مع بيئة مياه البحر بمفردهم لحل المشكلات، وعادةً ما تحتاج إلى الاعتماد على دعم القوى الكبرى والأمم المتحدة، والمشاركة بنشاط في التعاون المتعدد الأطراف لإيجاد الحلول. ومع ذلك، قبل أن نتمكن من طلب المساعدة الخارجية، يجب إعطاء الأولوية للتوافق الداخلي. ولذلك، شكلت دول جزر جنوب المحيط الهادئ منظمات إقليمية ذات أحجام ووظائف مختلفة لتنسيق ومعالجة الأمور في العديد من المجالات مثل التنمية الاقتصادية وحماية البيئة والرعاية الصحية والعلوم والتكنولوجيا والتعليم. وتؤدي هذه المنظمات واجباتها الخاصة وقد شكلت آلية معالجة وصنع قرار فريدة عند التعامل مع الشؤون الخارجية.

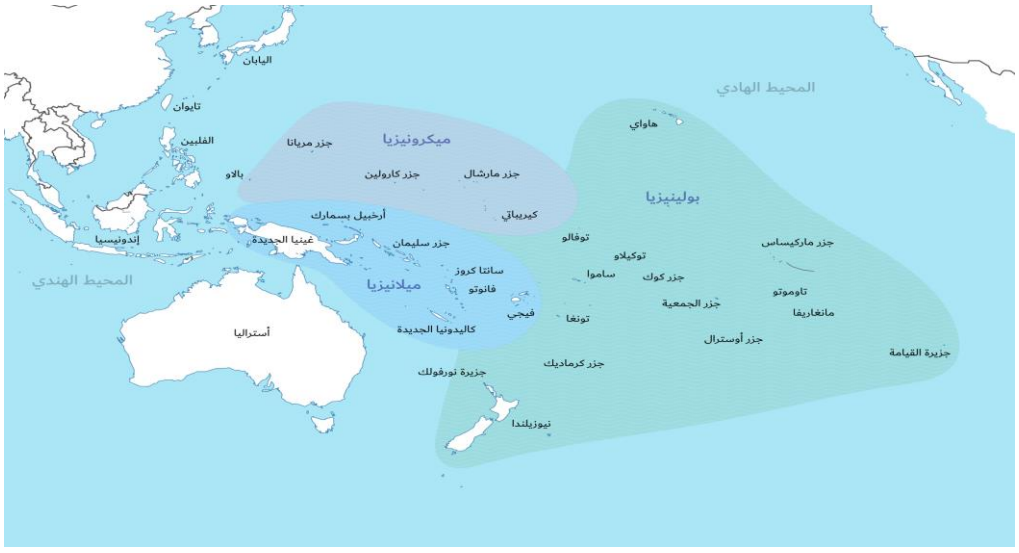

خريطة جزر المحيط الهادي

المبحث الأول: الهيكل التنظيمي لمنظمات جنوب المحيط الهادئ وعلاقاته الداخلية

يوجد حاليًا ٢٦ منظمة إقليمية رئيسية في جنوب المحيط الهادئ، ومن بين جميع المنظمات الإقليمية، يعد منتدى جزر المحيط الهادئ، باعتباره المنظمة الإقليمية الرئيسية التي تتمتع بنفوذ بعيد المدى في جنوب المحيط الهادئ في العقود الأخيرة، كما يعد منصة تعاون متعددة الأطراف مهمة. ومن خلال الاجتماعات المنتظمة للقادة، تجمع القمة قادة الدول الأعضاء لمناقشة القضايا الأساسية مثل التنمية الإقليمية والأمن والدبلوماسية، وتؤثر على تنسيق السياسات في المنطقة من خلال صنع القرار الجماعي، وتكون مسؤولة عن صياغة السياسات الشاملة وتعزيز التعاون المكثف بين الدول الأعضاء. وتشترك المنظمات دون الإقليمية في الهويات الثقافية إلى حد ما، مما يسهل التعامل مع قضايا محددة للدول الأعضاء داخل المنظمة، ويدفع الدول الأعضاء إلى تعزيز التعاون في التجارة والاستثمار وبناء البنية التحتية على أساس التفاهم والثقة المتبادلة. ولا تساعد مثل هذه الروابط الثقافية على تقليل مقاومة تنسيق السياسات فحسب، بل توفر أيضًا فرصًا للتنمية المشتركة للدول. على سبيل المثال، يشير دليل قواعد المنشأ لاتفاقية التجارة لمجموعة الطليعة الميلانيزية (MSGTA) الصادر عن أمانة اتفاقية التجارة لمجموعة الطليعة الميلانيزية إلى أن جميع السلع الناشئة من الدول الأعضاء الأخرى تتمتع بمعاملة تفضيلية عند استيرادها. لا تؤدي هذه السياسة إلى تقليل تكاليف التجارة بين الدول الأعضاء فحسب، بل تشجع أيضًا تداول المنتجات وتكامل السوق داخل المنطقة، مما يعزز تنمية التكامل الاقتصادي في ميلانيزيا[٣]. بالإضافة إلى ذلك، تعمل المنظمات دون الإقليمية على ضمان توافق احتياجات السياسات مع الأهداف الإقليمية الشاملة، ومن خلال تبادل قواعد البيانات والتوصيات المتعلقة بالسياسات والتعاون مع المنظمات الإقليمية بشكل أكثر سلاسة، يمكنها المساعدة في تجنب تضارب الأهداف وتحسين كفاءة حل المشكلات.

تقوم المنظمات في منطقة جنوب المحيط الهادئ من خلال آليات تواصل وتعاون متعددة

المستويات بتعزيز التنسيق في مجالات السياسة والاقتصاد والتكنولوجيا داخل المنطقة. كما تواجه التحديات المشتركة مثل تغير المناخ والتنمية الاقتصادية وإدارة الكوارث عبر التعاون متعدد المجالات والمستويات. وتعتمد هذه الآليات على البيانات كأساس، حيث تجمع بين وظائف المنظمات المختلفة، والتعاون على مستوى المناطق الفرعية، والتنسيق في المشاريع، ودعم الشركاء الدوليين، مما يشكل إطارًا فعالًا للتنمية الإقليمية يتميز بالخصائص التالية.

(أ) منظمات وظيفية ذات توزيع واضح للأدوار

تلعب المنظمات الوظيفية الرئيسية في منطقة جنوب المحيط الهادئ أدوارًا محددة، وعلى الرغم من احتمال وجود تداخل في بعض المجالات، إلا أنها تركز على الجوانب التي تقع ضمن مسؤولياتها. ويمكن تلخيص أدوارها الرئيسية في المجالات التالية: المشاركة في صنع القرار وتنسيق السياسات، تبادل المعلومات والموارد، تقديم الدعم الفني، وتعزيز التعاون الإقليمي.

أولاً، تمثل المنظمات المتخصصة في صنع القرار وتنسيق السياسات أعلى منصات صنع القرار، حيث تعمل على تنسيق السياسات الإقليمية والتخطيط الاستراتيجي من خلال اجتماعات القادة رفيعة المستوى، وتحتل مكانة محورية. يُعد منتدى جزر المحيط الهادئ نموذجًا بارزًا لهذه المنظمات، إذ يضطلع بمسؤولية السياسات السياسية والاقتصادية الإقليمية، ويقود النقاشات واتخاذ القرارات بشأن التنمية والأمن والشؤون الدبلوماسية الإقليمية. ويلعب دورًا حاسمًا في صياغة السياسات الدولية المتعلقة بتغير المناخ والاقتصاد. على سبيل المثال، في عام ٢٠١٥، أصدر المنتدى "إعلان بالاو" الذي حدد أولويات مواجهة تغير المناخ، ودعا الدول الأعضاء إلى اتخاذ إجراءات جماعية لتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة ووضع مسارات للتنمية المستدامة.

ثانياً، تعمل المنظمات المعنية بتبادل المعلومات والموارد على تعزيز التعاون العميق بين الدول الأعضاء، حيث تركز على تبادل الخبرات وتكامل الموارد. على سبيل المثال، تساهم الجماعة الباسيفيكية (SPC) من خلال مواردها التقنية وتحليل قواعد البيانات، خاصة في مجالات الزراعة ومصايد الأسماك والصحة وتغير المناخ وإدارة الكوارث، في دعم صنع

السياسات وتنفيذ المشاريع المحددة، مما يعزز التنمية المشتركة في المنطقة. في عام ٢٠٢٠، عقدت الجماعة الباسيفيكية مؤتمرًا للتنمية الزراعية المستدامة في فيجي، حيث شاركت الدول الأعضاء تجاربها في مواجهة تغير المناخ، ووضعت خطة عمل إقليمية لتحسين زراعة المحاصيل المقاومة للجفاف. ومن خلال مشاركة الموارد وتبادل المعلومات، تمكنت الدول المشاركة من تحسين أمنها الغذائي وزيادة مرونة أنظمتها الزراعية.

ثالثًا، تعتمد المنظمات الداعمة تقنيًا على المؤسسات الفنية المتخصصة، وتركز على تقديم المشورة الفنية في مجالات محددة، مثل قضايا البيئة، ومساعدة الدول الأعضاء في صياغة السياسات البيئية الإقليمية وتنفيذها.

وأخيرًا، تركز المنظمات المتعاونة إقليميًا على التعاون المرن داخل مناطق فرعية محددة، مما يسهم في تعزيز التبادل الثقافي وتنفيذ سياسات الاقتصاد الأخضر. تشكل هذه الآليات الأربعة دعامة قوية لعمل منطقة جنوب المحيط الهادئ اليومي، حيث تكمل بعضها البعض لدعم الأنشطة الإقليمية بكفاءة.

(ب) التعاون على مستوى المشاريع

تعمل المنظمات المختلفة على تعزيز التنمية الإقليمية من خلال تقسيم الأدوار والتعاون الواضح على مستوى المشاريع:

أولا: **تغير المناخ**: يقود منتدى جزر المحيط الهادئ (PIF) المواقف السياسية الإقليمية، بينما يقدم كل من مجتمع المحيط الهادئ (SPC) وبرنامج البيئة الإقليمي لجزر المحيط الهادئ (SPREP)الدعم التقني والبيانات اللازمة لوضع وتنفيذ الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ. يقوم SPC بتوفير بيانات تفصيلية عن تغير المناخ، بينما يستخدم SPREP هذه البيانات لتقديم الدعم الفني للسياسات المناخية التي يضعها PIF.

ثانيًا: **إدارة الكوارث**: يساهم SPC من خلال قاعدة بيانات التنبؤ بالكوارث في مساعدة الدول على الاستعداد لمواجهة الكوارث الطبيعية، ويقوم برنامج شبكة إدارة مخاطر الكوارث في المحيط الهادئ (PDRMPN) بتنسيق أنظمة الإنذار المبكر والإجراءات

السريعة للاستجابة. من جانبه، يقوم PIF بتنسيق السياسات العامة لإدارة الكوارث، مما يضمن فعالية واستدامة استجابة المنطقة لهذه التحديات.

(جـ) هيكل التعاون القائم على البيانات

تُعد البيانات المحرك الأساسي لتعاون المنظمات في جنوب المحيط الهادئ. يقوم مجتمع المحيط الهادئ (SPC) بدور مركز البيانات والتكنولوجيا الإقليمي، حيث يجمع ويحلل البيانات المتعلقة بمجالات الزراعة، ومصايد الأسماك، والصحة، وتغير المناخ، وإدارة الكوارث. تُوفر هذه البيانات أساساً علمياً لدعم السياسات التي تضعها منظمات مثل منتدى جزر المحيط الهادئ (PIF)وبرنامج البيئة الإقليمي لجزر المحيط الهادئ (SPREP).

أولًا: **تغير المناخ والبيئة**: يُقدم SPC بيانات شاملة عن تغير المناخ، ويستخدم SPREP هذه البيانات لتقديم الدعم الفني لسياسات المناخ التي يضعهاPIF ، مما يضمن موقفاً إقليمياً موحداً وقوياً خلال المفاوضات العالمية بشأن المناخ.

ثانياً: **التنمية الاقتصادية**: يعتمد كل من SPC و PIFعلى تحليل البيانات الاقتصادية لرصد اتجاهات التنمية الاقتصادية الإقليمية، مما يوفر أساساً علمياً للسياسات الاقتصادية التي يضعها المنتدى. كما تستخدم منظمات تحت إقليمية مثل مجموعة ميلانيزيا (MSG) هذه التحليلات لوضع مقترحات سياسية تتماشى مع احتياجات التنمية الاقتصادية الخاصة بالمنطقة تحت الإقليمية.

ثالثًا: **إدارة الكوارث**: تُدير SPC قاعدة بيانات خاصة بالكوارث تتيح التنبؤ بالكوارث الطبيعية والاستعداد لمواجهتها. وتعمل بالتنسيق مع شبكة إدارة مخاطر الكوارث في المحيط الهادئ (PDRMPN) لتنسيق الإنذارات المبكرة والاستجابة الطارئة، مما يضمن استجابة فعالة وسريعة للتحديات الناتجة عن الكوارث.

(د) المشاريع متعددة المجالات والتعاون الدولي

تتعاون العديد من منظمات جنوب المحيط الهادئ في مشاريع متعددة المجالات لضمان التوزيع العادل للموارد وزيادة فعالية المشاريع:

أولًا: **حماية المحيطات وإدارة المصايد**: يدعم مجتمع المحيط الهادئ (SPC) المنظمات الإقليمية لإدارة المصايد، مثل لجنة مصايد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ(WCPFC) ، من خلال قاعدة بياناته حول موارد المصايد، مما يضمن الاستغلال المستدام لهذه الموارد. تُساهم هذه البيانات في قرارات منتدى جزر المحيط الهادئ (PIF) المتعلقة بوضع سياسات حماية المحيطات.

ثانياً: **تطوير الطاقة المتجددة**: تتعاون منظمات جنوب المحيط الهادئ بشكل وثيق في مشاريع الطاقة المتجددة، حيث تُسهم المساعدات الدولية في تأمين التمويل والدعم الفني لهذه المشاريع. يهدف هذا التعاون إلى تعزيز التحول الطاقوي وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة.

ثالثاً: **الصحة والصحة العامة**: يُدير SPC قاعدة بيانات صحية تدعم المشاريع الصحية الإقليمية، خاصة في إدارة الأمراض المعدية وتوزيع اللقاحات. يُوفر هذا النظام بيانات علمية ودعماً تقنياً لدول المنطقة لضمان اتخاذ قرارات قائمة على الأدلة.

(د) دعم الشركاء الدوليين

من خلال التعاون الوثيق مع الشركاء الدوليين (مثل أستراليا ونيوزيلندا ووكالات الأمم المتحدة)، تدفع منظمات جنوب المحيط الهادئ مشاريع التنمية المستدامة وحماية البيئة في المنطقة. يوفر هؤلاء الشركاء الدوليون التمويل والدعم الفني والخبرة العالمية:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) : يتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع منظمات جنوب المحيط الهادئ في مجالات تمويل المناخ والموارد التكنولوجية، مما يساعد الدول في المنطقة على مواجهة تغير المناخ وتعزيز تطوير الطاقة المتجددة.

(هـ) الابتكار التكنولوجي والتنمية المستقبلية

مع التقدم المستمر في التكنولوجيا، تقوم منظمات جنوب المحيط الهادئ باستخدام البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي لتعزيز فعالية التعاون الإقليمي:

أولًا: **منصة قاعدة بيانات إقليمية متكاملة**: تقوم SPC ببناء منصة قاعدة بيانات إقليمية متكاملة تجمع بيانات من مجالات الزراعة والمناخ والمصايد وغيرها، مما يوفر دعماً فورياً للسياسات والقرارات في المنطقة.

ثانياً: **تحسين نظام الإنذار المبكر للكوارث**: من خلال إدخال تقنيات الذكاء الاصطناعي، تم تعزيز قدرة SPC على التنبؤ بالكوارث الطبيعية بشكل أكثر دقة، مما يمكنها من تقديم إنذارات مبكرة في الوقت المناسب.

ثالثاً: **تحسين الموارد ومواجهة القضايا العالمية**: من خلال تحليل البيانات، يمكن لمنتدى جزر المحيط الهادئ (PIF) استخدام أموال المساعدات الدولية بشكل أكثر كفاءة لضمان الدعم الكافي للمشاريع الأساسية. على الصعيد العالمي، ستعتمد منظمات جنوب المحيط الهادئ أيضًا على اتخاذ القرارات المعتمدة على البيانات لتقديم مقترحات سياسية أكثر استشرافاً.

تعتمد آلية عمل المنظمات في منطقة جنوب المحيط الهادئ على توزيع واضح للأدوار والتعاون بين المنظمات في مختلف المجالات. تدفع هذه الآلية، من خلال تبادل البيانات والدعم الفني والتعاون الدولي، التنمية المستدامة في المنطقة. تتعاون المنظمات عبر المجالات والمناطق المختلفة لتجنب تكرار الجهود، والاستفادة الكاملة من التقنيات والموارد المتاحة لمواجهة التحديات الإقليمية مثل تغير المناخ، إدارة الكوارث، والتنمية الاقتصادية. في الوقت نفسه، مع تطور تقنيات مثل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي، ستعمل منظمات جنوب المحيط الهادئ على تعزيز فعالية التعاون وزيادة تأثيرها في الشؤون الدولية. من خلال هذا النموذج الذي يعتمد على توزيع الأدوار بشكل واضح والتعاون التكميلي، أصبحت منطقة جنوب المحيط الهادئ أكثر تماسكًا داخليًا، كما عززت من قوتها في القضايا العالمية وزيّنت مكانتها في الساحة الدولية.

المبحث الثاني: نظرة عامة على العلاقات الخارجية للمنظمات في منطقة جنوب المحيط الهادئ

لطالما واجهت جزر دول جنوب المحيط الهادئ تحديات متعددة مثل العزلة الجغرافية، ونقص الموارد، والكوارث الطبيعية، مما جعلها في وضع ضعيف نسبيًا في الشؤون الدولية. لمواجهة هذه التحديات وضمان الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة في المنطقة، يتحمل منتدى دول جزر المحيط الهادئ (PIF) كأهم منظمة حكومية في المنطقة، الدور الرئيسي في التنسيق الدبلوماسي والتعاون الإقليمي.

يسعى المنتدى من خلال بناء شبكة واسعة من التعاون الدولي إلى استغلال موارده الطبيعية، وقضايا حماية البيئة، وأهميته الجيوستراتيجية كأوراق تفاوضية، حيث يسعى إلى إقامة علاقات متعددة المستويات مع القوى الإقليمية والعالمية والمنظمات الدولية. الهدف هو تعزيز التنمية الاقتصادية في المنطقة، وبناء البنية التحتية، ومواجهة التغير المناخي.

في الوقت نفسه، يولي منتدى دول جزر المحيط الهادئ اهتمامًا بالحفاظ على التوازن في سياق المنافسة بين القوى الكبرى. من خلال استراتيجيات دبلوماسية مرنة، يسعى المنتدى إلى الحفاظ على استقلالية أعضائه ومصالحهم المستدامة في سياق التنافس الدولي. تحليل طرق التفاعل واختيار الاستراتيجيات في علاقات المنتدى مع شركائه الدبلوماسيين يساعد على فهم الهيكل العام للعلاقات الخارجية للمنتدى ومنطق تطورها.

(أ) تهميش المنطقة الجنوبية من المحيط الهادئ واستراتيجيتها في المراحل الأولى

في منتصف القرن التاسع عشر، تنبأ ماركس وإنجلز بأنه مع توسع العلاقات العالمية وانتقال مركز القوة الاقتصادية في العالم، سيصعد دور منطقة المحيط الهادئ في المستقبل. وأشاروا إلى أنه في المستقبل سيصبح المحيط الهادئ، مثل الأطلسي في العصر الحديث أو البحر الأبيض المتوسط في العصور القديمة والوسطى، مركزًا رئيسيًا للممرات المائية العالمية[٤]. ومع ذلك، على الرغم من أن هذه التوقعات أشارت إلى أهمية منطقة المحيط الهادئ، إلا أنه في النصف الأول والنصف الثاني من القرن العشرين، خلال فترات الصراعات العالمية والتهديدات الكبيرة لوجود

الدول، لم تُمنح أهمية استراتيجية كافية للمنطقة الجنوبية من المحيط الهادئ، وكان دورها في الشؤون الدولية محدودًا للغاية، ناهيك عن حصولها على فرص التنمية. كانت أهميتها تقتصر أساسًا على كونها قاعدة عسكرية لعدد من القوى الكبرى، حيث كانت بعض القوات تُنقل إلى هناك مؤقتًا للحفاظ على استمرار القوة الاستراتيجية، كما كان الحال في الحرب العالمية الثانية بين الولايات المتحدة واليابان في المحيط الهادئ. بعد الحرب، تم تهميش المنطقة تدريجيًا، وأصبحت "منطقة فارغة" في التخطيط الاستراتيجي العالمي، و"فراغًا في دائرة الخبز الآسيوي الهادئ"[٥]. خاصة خلال فترة الحرب الباردة وبعد انتهائها، كان التركيز العالمي ينحصر في مناطق آسيا والأمريكتين، حيث قللت القوى الكبرى الخارجية مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وروسيا بشكل كبير من استثماراتها العسكرية والمالية في المنطقة[٦]. في تلك الفترة، كانت المنطقة الجنوبية من المحيط الهادئ في وضع تم تجاهله نسبيًا في الشؤون الدولية.

(ب) التنافس بين القوى الكبرى يحفز تنمية دول جزر جنوب المحيط الهادئ

مع تطور الأوضاع الدولية، بدأت القوى الكبرى في خوض منافسة جيوسياسية متزايدة في منطقة جنوب المحيط الهادئ. في هذا السياق، تمكنت دول جزر جنوب المحيط الهادئ من خلال قبول المساعدات من القوى الكبرى من الحصول على أساس أكثر استقراراً للتنمية في المجال الاقتصادي، وكذلك الحصول على ضمانات هامة في مجالات الابتكار التكنولوجي، وحماية المناخ، والأمن البحري، وغيرها من المجالات.

تشمل الأطراف التي تمارس الأنشطة الدبلوماسية مع منظمات جنوب المحيط الهادئ دولاً ذات اقتصادات كبيرة في نصف الكرة الجنوبي مثل أستراليا ونيوزيلندا، وكذلك القوى الكبرى من خارج المنطقة مثل الولايات المتحدة والهند والصين، بالإضافة إلى مختلف المنظمات الدولية العالمية. ورغم أن هذه المساعدات قد تحتوي ظاهرياً على بعض الرغبات الإنسانية، فإن هدفها الاستراتيجي في الجوهر يبقى مدفوعاً بمصالح جيوسياسية واقتصادية خاصة بكل دولة. ومع ذلك، وبغض النظر عن دوافع هذه المساعدات، فقد ساعدت هذه المساعدات في دفع تقدم دول جزر جنوب المحيط الهادئ في مجالات بناء البنية التحتية، وتحسين الخدمات الاجتماعية،

وتنويع الاقتصاد، وزيادة مشاركتها وصوتها في الشؤون العالمية، مما منحها موقعاً أكثر قوة في المنافسة الدولية.

أولاً، الدبلوماسية والتأثير الدولي: يمكن أن يؤدي دعم تطوير منطقة جنوب المحيط الهادئ إلى تعزيز العلاقات الدبلوماسية وزيادة الدعم في المنظمات الدولية، خاصة في تأثير التصويت داخل المؤسسات متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة. فالفواعل الرئيسية في الشؤون الدولية ما زالت تستند إلى نظام وستفاليا الذي يقر بسيادة الدول، حيث تُعتبر الدول ذات السيادة هي الوحدة الأساسية للتفاوض والتفاعل في النظام الدولي.

في هذا النظام، من الناحية النظرية، وبدرجة معينة من الواقع، يمكن لأي دولة ذات سيادة، بغض النظر عن حجم أراضيها أو قوتها، أن تمارس حقها في التصويت بشكل متساوٍ، ويُعبر عن ذلك بنظام "صوت واحد لكل دولة". بالنسبة لدول منظمة جنوب المحيط الهادئ، يمثل حق التصويت وحق الكلام أدوات هامة تمنحها نفوذاً على الساحة الدولية، وتعتبر رأس مال استراتيجياً في صراعاتها مع القوى الكبرى. من خلال تبادل الموارد، يمكن لدول جنوب المحيط الهادئ الحصول على دعم القوى الكبرى، التي بدورها تكسب دعماً استراتيجياً من خلال التصويت في المنظمات الدولية، مما يعزز التعاون الثنائي أو متعدد الأطراف ويدفع تنمية المنطقة في مجالات مثل الاقتصاد والتمويل والتكنولوجيا.

مع بداية القرن الواحد والعشرين، تزايد تركيز القوة العالمية في مناطق الشرق، وأصبحت الأوضاع الدولية أكثر تعقيداً، حيث شهدت الصين نمواً اقتصادياً ملحوظاً وزيادة تأثيرها في الشؤون العالمية. كمثال، المبادرة "الحزام والطريق" التي تهدف إلى بناء علاقات تعاون اقتصادي وبنية تحتية مع العديد من الدول. هذه الاتجاهات التصاعدية بدأت في تحدي هيمنة الولايات المتحدة الأحادية، مما أثار قلقاً عميقاً لدى الولايات المتحدة وحلفائها، وامتد التنافس الجيوسياسي بين الصين وروسيا من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى إلى منطقة المحيط الهادئ.

من أجل الحفاظ على النظام الدولي القائم، قامت الولايات المتحدة باتخاذ خطوات سريعة

للتفاعل مع دول جزر المحيط الهادئ وإنشاء علاقات دبلوماسية آلية، مثل تعهد إدارة بوش الابن بتقديم ١٨ مليون دولار سنوياً لدول الأطراف في "اتفاقية تونة جنوب المحيط الهادئ" لدعم التنمية الاقتصادية[٧]. هذه المساعدات لم تعزز فقط مرونة اقتصاد دول جنوب المحيط الهادئ، ولكن الهند، من جانبها، قامت بتوسيع فضاءها الدبلوماسي ورفع مكانتها الدولية باستخدام تكنولوجيا الأقمار الصناعية وأنظمة الإنذار المبكر لمراقبة الظروف الجوية المتطرفة، مما ساعد السكان المحليين على التفاعل بشكل أفضل مع التغيرات المناخية وبالتالي تعزيز مستوى الأمان الداخلي في الجزر[٨].

ثانياً، الأمن البحري: تتمتع منطقة جنوب المحيط الهادئ بموارد بحرية غنية، خاصة موارد الأسماك مثل التونة، وباعتبارها ممرًا مهمًا للشحن البحري العالمي، فإن قضايا الأمن البحري تعتبر ذات أهمية استراتيجية للقوى الكبرى داخل المنطقة وخارجها. التنافس الجيوسياسي بين الولايات المتحدة وأستراليا والصين وغيرها من الدول يعزز التعاون والدعم في مجال الأمن البحري لدول جزر المحيط الهادئ.

بالنسبة لدول جنوب المحيط الهادئ، أصبحت قضايا إدارة الموارد البحرية وضمان الأمن البحري ومكافحة الصيد غير المشروع من المسائل الهامة في أجنداتها الدبلوماسية. المساعدات العسكرية المقدمة من القوى الكبرى وتقنيات المراقبة البحرية التي يتم توفيرها، لا تعزز فقط قدرات هذه الدول في إدارة بحارها، ولكنها أيضًا تمنحها مزيدًا من النفوذ في القضايا المتعلقة بالموارد البحرية وأمن الطرق البحرية على الساحة العالمية.

على سبيل المثال، عزز الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة من قدرته على مراقبة المحيط الهادئ من خلال التعاون مع دول جزر المحيط الهادئ. في عام ٢٠١٩، وقعت الولايات المتحدة اتفاقيات أمنية مع دول مثل فيجي وجزر كوك، مما ساعد على تعزيز السيطرة على خطوط الملاحة البحرية وضمان تفوقها البحري في المنطقة.

في الوقت نفسه، تنفذ الصين من خلال مبادرة "الحزام والطريق" مجموعة من مشاريع التعاون في بناء البنية التحتية في منطقة جنوب المحيط الهادئ، وخاصة في مجال بناء الموانئ، مما يعزز

من سيطرتها على الموارد البحرية والممرات البحرية في المنطقة. لا تقتصر خطة الصين في هذه المنطقة على الاعتبارات الاقتصادية فقط، بل تتعلق أيضًا بتوسيع حقوقها البحرية لتعزيز مكانتها في هيكل الاستراتيجيات البحرية العالمية.

من خلال هذه التعاونات متعددة الطبقات، حصلت دول جنوب المحيط الهادئ على دعم تقني ومساعدات اقتصادية في مجال الأمن البحري، كما وفرت هذه العلاقات أداة دبلوماسية جديدة في صراعات القوى الكبرى الاستراتيجية.

ثالثًا، التعاون الأمني والعسكري: تؤثر المنافسات الجيوسياسية بين القوى الكبرى بشكل كبير على التعاون الأمني لدول جزر المحيط الهادئ. من خلال تقديم المساعدات العسكرية ودعم الآليات الأمنية الإقليمية، تساعد الولايات المتحدة وأستراليا والصين وغيرها من القوى الكبرى دول جزر المحيط الهادئ على تعزيز قدراتها الدفاعية والتعامل مع التهديدات الأمنية. من خلال تقديم التدريب العسكري والمساعدات بالأسلحة والمناورات العسكرية المشتركة في منطقة المحيط الهادئ، تعزز هذه القوى من قدرة هذه الدول على الدفاع عن أنفسها.

على سبيل المثال، تقدم أستراليا المساعدة الأمنية لدول الجزر من خلال "إطار التعاون الأمني لجزر المحيط الهادئ"، مما يعزز قدراتها الدفاعية والأمنية. علاوة على ذلك، تم تعزيز التعاون الأمني الإقليمي من خلال آليات أمنية تشارك فيها دول جزر المحيط الهادئ، مثل "إطار التعاون الأمني في المحيط الهادئ"، مما يتيح لها لعب دور مهم في القضايا الأمنية الإقليمية. من خلال هذه الآلية، تستطيع دول جزر المحيط الهادئ التعاون مع القوى الكبرى في معالجة قضايا الأمن العابرة للحدود مثل القرصنة والإرهاب والصيد غير المشروع وغيرها من القضايا الأمنية التي تؤثر على المنطقة.

المبحث الثالث: آلية اتخاذ القرارات في العلاقات الخارجية

يعتبر منتدى جزر المحيط الهادئ (PIF) أكثر المنظمات السياسية والاقتصادية تأثيراً في منطقة المحيط الهادئ، وتلعب آلية اتخاذ القرارات فيه دوراً مهماً في الشؤون الإقليمية، كما

تعكس الخصائص العامة للمنظمات متعددة الأطراف في معالجة العلاقات الخارجية.

تشترك دول المنتدى في اتخاذ القرارات بشكل جماعي من خلال الاجتماعات السنوية التي تجمع القادة الحكوميين والوزراء من جميع الدول الأعضاء. يتم تحديد الأولويات السياسية والاقتصادية من خلال هذا التنسيق الجماعي، وهو ما يعكس التزام المنتدى بتعزيز التعاون الإقليمي والحفاظ على الاستقلالية السياسية للأعضاء.

تسهم هذه الآلية التعاونية في تنسيق المواقف الموحدة في القضايا الدولية، مثل الأمن البحري، تغير المناخ، والتنمية المستدامة، وهو ما يعزز قدرة الدول الصغيرة على التأثير في المحافل العالمية مثل الأمم المتحدة ومنظمات أخرى. وفي هذا السياق، تُعتبر آلية اتخاذ القرارات المشتركة في منتدى جزر المحيط الهادئ إحدى الأدوات الرئيسية لتأمين مصالح المنطقة والحفاظ على توازن القوى في ظل التنافسات الدولية المستمرة.

(أ)عملية اتخاذ القرار

أولًا: مستويات اتخاذ القرار

يتركز هيكل اتخاذ القرار في منتدى جزر المحيط الهادئ (PIF) بشكل كبير في يد رؤساء الدول أو الحكومات الأعضاء. تُعد اجتماعات القادة السنوية هي الهيئة العليا لاتخاذ القرار في المنتدى، حيث يقود الزعماء السياسيون عملية اتخاذ القرار، مما يعكس سمات التخطيط على مستوى القمة. على سبيل المثال، في اجتماع القادة في عام ٢٠١٩، أقر القادة إعلانًا مشتركًا شدد على تهديد التغير المناخي لوجود جزر المحيط الهادئ، وطالبوا بتعزيز التخفيف من الانبعاثات وتوفير المزيد من الدعم لدول الجزر. وهذا يعكس القوة الجماعية للمنتدى في القضايا السياسية الخاصة بالمناخ.

ومع ذلك، في بعض القضايا المتخصصة، تقدم الاجتماعات الوزارية ولجان الخبراء الدعم الفني والتوصيات الرئيسية، مما يُشكل آلية قرار تجمع بين الأسلوب من الأعلى إلى الأسفل والأسلوب من الأسفل إلى الأعلى. على سبيل المثال، في إدارة الموارد البحرية، تقوم لجنة الصيد في PIF بجمع بيانات الصيد وتحليل الوضع المستدام للموارد البحرية الإقليمية، ومن ثم

تقدم توصيات سياسية للاجتماعات الوزارية. في عام ٢٠١٥، دفعت اللجنة باتجاه اتفاقية إدارة مصايد جنوب المحيط الهادئ، التي وضعت حصص الصيد وإجراءات الحماية، مما قدم دعمًا فنيًا لإدارة الموارد البحرية بشكل مستدام.

كما لعبت مجموعة عمل تغير المناخ في المنتدى دورًا أساسيًا في سياسات المناخ. في عام ٢٠١٧، طرحت المجموعة "خطة التكيف مع المناخ في المحيط الهادئ"، التي تهدف إلى مساعدة دول الجزر في تعزيز قدرتها على التكيف مع تغير المناخ وتقليل المخاطر الناتجة عن ارتفاع مستوى سطح البحر والطقس المتطرف. بعد مناقشات موسعة في لجنة الخبراء، تم تقديم هذه المقترحات إلى اجتماع القادة لاعتمادها، لتصبح السياسة الأساسية للمنطقة في مواجهة تغير المناخ.

هذه الآلية التي تجمع بين الاقتراحات من الأسفل إلى الأعلى والتوجيهات من الأعلى إلى الأسفل تتيح للمنتدى التعامل بمرونة وكفاءة مع القضايا المعقدة .على النحو الوارد في الأمثلة، يظهر أن آلية اتخاذ القرارات في منتدى جزر المحيط الهادئ تعتمد بشكل كبير على التعاون بين المستويات المختلفة من القيادة، مما يضمن اتخاذ قرارات مدروسة وفعالة تلبي الاحتياجات المتنوعة لأعضاء المنتدى.

ثانياً: شفافية العملية

تتمتع عملية اتخاذ القرار في منتدى جزر المحيط الهادئ (PIF) بدرجة معينة من الشفافية. في الاجتماعات التي يشارك فيها رؤساء الدول والاجتماعات الوزارية، تتم مناقشة بعض القضايا علنًا، وخاصة القضايا الرئيسية مثل الأمن الإقليمي وتغير المناخ، حيث يمكن للأطراف المعنية والجمهور متابعة تقدم القرارات عبر تقارير الاجتماعات أو وسائل الإعلام. يعزز هذا الشفافية من مشاركة الجمهور في عملية اتخاذ القرار ويزيد من شرعية تنفيذ السياسات.

على سبيل المثال، في اجتماع القادة في PIF عام ٢٠١٨، تم إدراج تغير المناخ كأحد القضايا الرئيسية. عبّر القادة في المناقشات العامة عن قلقهم العميق بشأن ارتفاع مستوى سطح البحر، وأعلنوا بشكل علني أن تغير المناخ سيكون أولوية في السياسات الإقليمية. تم

نشر بيان القرار الصادر عن الاجتماع على الموقع الإلكتروني للمنتدى وعبر وسائل الإعلام الكبرى، وتم تحديثه بانتظام لتتبع تقدم التنفيذ. تساهم هذه الشفافية في ضمان أن يعرف سكان المنطقة والمعنيون سياسات تغير المناخ، مما يعزز شرعية ودعم السياسات المناخية الإقليمية.

علاوة على ذلك، في اجتماع الوزراء لعام ٢٠٢٠ حول إدارة مصايد الأسماك، ناقش منتدى جزر المحيط الهادئ تهديد الصيد المفرط للموارد البحرية في المنطقة. قدم تقرير الاجتماع شرحًا مفصلاً عن وضع صيد التونة، وتحديد الحصص، والتدابير الوقائية، وتم نشره عبر القنوات الرسمية للمنتدى ومنصات الإعلام لزيادة الشفافية. لم يسهم هذا النقاش العام في تعزيز شفافية السياسة فحسب، بل جعل الجمهور والعاملين في مجال الصيد على دراية بخلفية السياسة والمتطلبات المحددة، مما ساهم في تنفيذ السياسات بفعالية.

تظهر هذه الأمثلة أن منتدى جزر المحيط الهادئ قد حصل على دعم واسع من خلال العملية الشفافة في اتخاذ القرار، مما عزز شرعية تنفيذ السياسات .تسهم هذه الآلية في زيادة الثقة من الدول الأعضاء والأطراف المعنية في قرارات المنتدى، مما يعزز تأثير المنتدى في الساحة الدولية.

ثالثاً: الجدول الزمني

يتميز آلية اتخاذ القرار في منتدى جزر المحيط الهادئ (PIF) بدورية واضحة، حيث يعقد المنتدى اجتماع القادة السنوي لمراجعة وتطوير السياسات الإقليمية بانتظام. ومع ذلك، يمتلك المنتدى أيضًا مرونة عالية في التعامل مع القضايا الطارئة، حيث يمكنه عقد اجتماعات طارئة للرد بسرعة على المواقف المستجدة. على سبيل المثال، بعد أن ضرب الإعصار الاستوائي "وينستون "فيجي في عام ٢٠١٦، دعا منتدى جزر المحيط الهادئ إلى اجتماع طارئ على الفور، حيث تم تنسيق الموارد الإقليمية وتقديم الدعم للبلد المتضرر.

تتيح هذه المرونة في اتخاذ القرار للمنتدى أن يكون له دور بالغ الأهمية في الاستجابة للأزمات الإقليمية، مثل الأمن الإقليمي والكوارث الطبيعية، حيث يمكنه جمع الدول الأعضاء بسرعة لتبني موقف موحد، وتوزيع الموارد الإغاثية، ووضع خطط للتعافي، وكذلك متابعة الوضع

وتنفيذ الدعم اللازم.

تضمن هذه الآلية أن تتمكن الدول الجزرية في المحيط الهادئ من العمل بشكل أكثر كفاءة في أوقات الأزمات، كما تبرز الدور القيادي للمنتدى في الأوقات الحرجة. يتيح هذا الأمر للمنتدى التكيف بفعالية مع التغيرات في البيئة الإقليمية والدولية ومواجهة المواقف الطارئة بكفاءة.

إن وجود آلية استجابة طارئة يجعل منتدى جزر المحيط الهادئ يحافظ على قدرة عمل عالية وقدرة تنسيق فعالة في ظل بيئة دولية وإقليمية متقلبة.

(ب)المشاركون في اتخاذ القرار

أولًا: صانعو القرار

صانعو القرار الأساسيون في منتدى جزر المحيط الهادئ (PIF) هم رؤساء الدول أو رؤساء الحكومات للدول الأعضاء، الذين يجتمعون سنويًا في اجتماع القادة لتحديد الاتجاهات والسياسات الإقليمية المهمة في مجالات مثل التغير المناخي، الأمن الإقليمي، و التعاون الاقتصادي .من خلال المشاورات الجماعية، يتوصل القادة إلى توافق، مما يضمن أن قرارات المنتدى تمثل المصالح المشتركة لجميع الدول الأعضاء واتجاه العمل المشترك. على سبيل المثال، في عام ٢٠٢٠، توصل الاجتماع إلى اتفاق حول كيفية التصدي لتغير المناخ، حيث دعا إلى اتخاذ إجراءات أشد في خفض الانبعاثات، وزيادة الدعم الموجه للدول الجزرية لمساعدتها في التكيف مع التغيرات المناخية.

علاوة على ذلك، يلعب اجتماع الوزراء دورًا هامًا في عملية اتخاذ القرار، حيث يقدم ممثلو الوزارات من كل دولة في المنتدى دعمًا تقنيًا وتوصيات سياسية في مختلف المجالات التقنية مثل إدارة المصايد، حماية البيئة، و إدارة الكوارث .يضمن اجتماع الوزراء دمج الجانب الفني والاستراتيجي في القرارات المتخذة، مما يوفر أساسًا علميًا وعمليًا لصياغة السياسات. على سبيل المثال، في مجال إدارة المصايد، قام اجتماع الوزراء بتجميع البيانات والتوصيات التي قدمتها اللجنة الفنية لوضع اتفاقية إدارة مصايد جنوب المحيط الهادئ، مما يضمن استدامة

الموارد البحرية في المنطقة.

من خلال هذا الهيكل المتعدد المستويات في اتخاذ القرار، يضمن منتدى جزر المحيط الهادئ الحفاظ على القرارات الاستراتيجية العليا بينما يتم أيضًا ضمان وجود دعم تقني كافٍ، مما يجعل السياسات المتخذة في مختلف المجالات قابلة للتنفيذ و مبنية على أسس علمية وواقعية.

ثانياً: أصحاب المصلحة

قرارات منتدى جزر المحيط الهادئ لا تتأثر فقط بحكومات الدول الأعضاء، بل تلعب الشركاء الدوليون، المنظمات الإقليمية، المنظمات غير الحكوميةNGO) ، و المجتمع المدني أيضًا دورًا نشطًا في عملية اتخاذ القرار. من خلال آلية الحوار، يمكن للدول غير الأعضاء مثل أستراليا و نيوزيلندا والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة أن تقدم اقتراحات وتؤثر بشكل غير مباشر في عملية اتخاذ القرار.

على سبيل المثال، تقدم الأمم المتحدة الدعم من خلال المساعدات التنموية، الدعم الفني، و التوصيات السياسية، مما يساعد دول منتدى جزر المحيط الهادئ في تنفيذ المعايير الدولية في مجالات مثل التغير المناخي، التنمية المستدامة، و حماية حقوق الإنسان .بالإضافة إلى ذلك، تلعب المنظمات غير الحكومية و المجتمع المدني في المنطقة دورًا مهمًا في النقاشات السياسية والمناصرة، لا سيما في مجالات التغير المناخي و حماية البيئة .تقدم هذه المنظمات من خلال البحوث المستقلة، تنظيم المنتديات العامة، وغيرها من الأنشطة، معلومات قيمة تساعد صناع القرار في المنتدى على فهم احتياجات الناس وتأثير السياسات المقترحة بشكل أكثر شمولًا.

تضمن هذه الآلية المتعددة الأطراف أن تكون قرارات المنتدى متنوعة وشاملة، مما يساعد في مراعاة احتياجات مختلف الفئات ذات المصلحة .على سبيل المثال، في نقاشات السياسات المناخية لعام ٢٠٢١، قدمت أستراليا و نيوزيلندا تقنيات متقدمة وخططًا تمويلية للتصدي للتغير المناخي، في حين ساعدت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) من خلال نشر تقارير وتحليلات حول قابلية التمويل المناخي والمخاطر المرتبطة بها. من خلال دمج آراء الشركاء الدوليين المتخصصة، تمكن منتدى جزر المحيط الهادئ من اتخاذ قرارات أكثر علمية

وعقلانية للتعامل مع التحديات العالمية والإقليمية.

لا تقتصر هذه المشاركة المتعددة الأطراف على إثراء وجهات النظر السياسية للمنتدى فحسب، بل تعزز أيضًا من شرعية القرارات وقوتها التنفيذية، مما يجعل سياسات المنتدى أكثر تكيفًا مع متطلبات العالم و ممثلة للمنطقة.

ثالثاً: الفُرق المتخصصة

يعتبر أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ و اللجان الفنية من أهم الأقسام الفنية التي تقدم الدعم الفني في مجالات البيئة، التغير المناخي، و إدارة المصايد وغيرها من القضايا الرئيسية. تتولى الأمانة التنسيق وتنظيم الخبراء من داخل المنطقة وخارجها، مما يضمن للدول الأعضاء الحصول على دعم فني موثوق في وقت مناسب أثناء عملية صنع السياسات. أما اللجان الفنية، فهي تتألف من خبراء مختارين من الدول الأعضاء، الذين يركزون على الدراسات المتعمقة وتحليل البيانات في مجالات تخصصهم، ويقدمون الدعم الفني عالي الجودة والمبني على أسس علمية للمُتخذين للقرار.

على سبيل المثال، في مجال التغير المناخي، تصدر اللجنة الفنية للمنتدى تقارير دورية لتقييم مخاطر التغير المناخي، مما يساعد الدول الأعضاء على فهم التأثيرات العملية مثل ارتفاع مستوى البحر وزيادة حالات الطقس المتطرفة .تعتمد هذه التقارير على بيانات إقليمية وتدمج نماذج مناخية دولية لضمان أن تكون السياسات مبنية على أسس علمية وواقعية.

فيما يخص إدارة المصايد، يتعاون لجنة المصايد التابعة للمنتدى مع المنظمات الإقليمية مثل اللجنة الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ، لإجراء تقييمات للموارد وإجراء أبحاث حول الصيد المستدام. قدمت هذه اللجنة الدعم الفني للدول الأعضاء لوضع حصص الصيد وتنفيذ إجراءات الحماية للموارد البحرية. على سبيل المثال، في عام ٢٠١٥، ساهمت توصيات اللجنة الفنية في التوصل إلى اتفاقية إدارة المصايد في جنوب المحيط الهادئ، التي وضعت حدودًا لعملية الصيد بهدف منع الصيد الجائر وحماية استدامة الموارد البحرية في المنطقة.

علاوة على ذلك، يدعو المنتدى فرقًا من الخبراء الدوليين والإقليميين للعمل معًا، والاستفادة من نتائج تحليلاتهم وبحوثهم لضمان أن تكون عملية صنع القرار علمية وقابلة للتنفيذ .على سبيل المثال، تعاون المنتدى مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لتقديم تقنيات مراقبة بيئية وتقديم مشورات علمية حول كيفية التخفيف من آثار تغير المناخ، مما ساعد في وضع السياسات المناخية للمنتدى.

تضمن هذه التعاونات الوثيقة بين الفرق الفنية الداخلية والخارجية للمنتدى أن تكون سياسات المنتدى مبنية على أحدث الأبحاث العلمية والبيانات، مما يعزز قابليتها للتكيف مع التحديات العالمية و ملاءمتها للواقع الإقليمي.

(جـ) مصادر المعلومات

أولا: اعتماد على المعلومات

تعتمد منتدى جزر المحيط الهادئ (PIF) في اتخاذ قراراتها على مجموعة واسعة من مصادر المعلومات، التي تشمل البيانات المقدمة من الدول الأعضاء، التقارير البحثية الإقليمية، التحليلات التي تقدمها المنظمات الدولية، بالإضافة إلى التحليلات المهنية التي تقدمها الأمانة العامة للمنتدى .توفر بيانات الدول الأعضاء صورة دقيقة عن الوضع الاقتصادي والبيئي والاجتماعي في كل دولة، مما يضمن أن السياسات التي يتبناها المنتدى تعكس احتياجات المنطقة الفعلية.

كما يعتمد المنتدى بشكل كبير على التقارير البحثية الإقليمية، خاصة تلك التي تقدمها مؤسسات أكاديمية وبحثية محلية مثل جامعة جزر المحيط الهادئ، حيث تساهم هذه الأبحاث بتحليل محلي يوفر نظرة معمقة تتعلق بالتحديات والفرص الإقليمية.

فيما يتعلق بالتحديات الخاصة بمنطقة جنوب المحيط الهادئ، مثل التغير المناخي، إدارة الموارد البحرية، و التعامل مع الكوارث الطبيعية، يولي المنتدى اهتمامًا خاصًا للمصادر العالمية والمحلية للبيانات. على سبيل المثال، في موضوع التغير المناخي، يعتمد المنتدى على البيانات والنماذج التنبؤية التي تقدمها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ(IPCC) ، لدراسة تأثير

الاحترار العالمي على جزر المحيط الهادئ. بالإضافة إلى ذلك، تنظم الأمانة العامة للمنتدى واللجان الفنية مسوحات ميدانية إقليمية وتصدر تقارير تقييمية دورية بشأن ارتفاع مستوى البحر، ظاهرة تبييض الشعاب المرجانية، و مخاطر الكوارث المناخية.

كما يتعاون المنتدى مع المنظمات الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) و البنك الدولي في تبادل المعلومات عبر تقارير مشتركة وأبحاث موضوعية. من خلال هذه التعاونات، يحصل المنتدى على بيانات محدثة عن المساعدات التنموية الدولية، و استراتيجيات الحد من الفقر، مما يساعده في تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي المحتمل للسياسات المقترحة. تساعد هذه التحليلات في رفع مستوى دقة القرارات، وجعلها أكثر علمية و قابلة للتنفيذ.

من خلال دمج هذه المعلومات المستمدة من مصادر عالمية ومحلية، يضمن المنتدى أن تكون قراراته مستندة إلى أساس معرفي شامل ودقيق يتسم بالواقعية، ويسهم في مواجهة التحديات التي تواجه دول المنطقة.

ثانياً: التحليل البياني

في عملية اتخاذ القرار، يقوم منتدى جزر المحيط الهادئ (PIF) بتقييم البيانات بشكل شامل باستخدام أساليب تحليلية كمية ونوعية لضمان علمية وفعالية القرارات. يعتمد المنتدى في التحليل البياني على أساليب متعددة مثل التحليل الإحصائي، التنبؤ بالاتجاهات، وتقييم المخاطر، لضمان دقة تفسير البيانات من جوانب متعددة. خاصة في مواجهة قضايا معقدة مثل تغير المناخ والتنمية الاقتصادية، يقوم الأمانة العامة واللجان الفنية بدمج البيانات من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية، لتقديم تقارير بيانات مفصلة، ونماذج تنبؤية، وتحليل الجدوى، لتوفير أساس علمي لصانعي القرار.

على سبيل المثال، في قضية تغير المناخ، يستخدم منتدى جزر المحيط الهادئ نماذج المناخ من اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) للتنبؤ بتأثيرات ارتفاع مستوى سطح البحر على الجزر في المنطقة خلال العقود القادمة، بالإضافة إلى دمج البيانات المحلية لمحاكاة الخسائر الاقتصادية المحتملة، مما يساعد الدول الأعضاء على تقييم الحاجة إلى استثمارات

تكيفية وتحديد الأولويات.

في مجال التنمية الاقتصادية، يركز منتدى جزر المحيط الهادئ في تحليل البيانات على التجارة الإقليمية، اتجاهات الاستثمار، وديناميكيات نمو القطاعات .من خلال التحليل الكمي للبيانات الاقتصادية للدول الأعضاء، يقدم الأمانة العامة نماذج اقتصادية تشمل توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي، واتجاهات الاستثمار الخارجي، لدعم صياغة السياسات الاقتصادية الإقليمية. على سبيل المثال، في تطوير السياسات الخاصة بإدارة مصايد الأسماك الإقليمية، يستخدم اللجنة الفنية البيانات التاريخية للصيد ونماذج ديناميكيات جماعات الأسماك للتنبؤ بمستوى الاستدامة المستقبلية للموارد السمكية، ويقدمون بناءً على ذلك مقترحات بشأن حصص الصيد، لضمان التنمية المستدامة للموارد السمكية في المنطقة.

بالإضافة إلى ذلك، يستخدم منتدى جزر المحيط الهادئ تقنيات تصوير البيانات وأدوات تحليل السيناريوهات لجعل نتائج التحليل البياني المعقدة أكثر سهولة في الفهم، مما يساعد صانعي القرار على فهم تأثيرات السياسات المحتملة بشكل أفضل. تساهم هذه الطريقة المتعددة الأبعاد التي تجمع بين التحليل الكمي والنوعي في تعزيز علمية قرارات منتدى جزر المحيط الهادئ، وتوفير أساس قوي لتنفيذ السياسات، مما يضمن أن تكون السياسات ملائمة للبيئة الإقليمية المعقدة ومتوافقة مع المصالح طويلة الأجل للدول الأعضاء.

ثالثاً: تقييم المخاطر

يشغل تقييم المخاطر مكانة هامة في آلية اتخاذ القرار في منتدى جزر المحيط الهادئ (PIF) ، خاصة في مجالات مواجهة تغير المناخ، الأمن الإقليمي، والهشاشة الاقتصادية. من خلال التحليل التفصيلي للمخاطر، يمزج الفريق الخبرائي بين الأساليب الكمية والنوعية لمساعدة المنتدى على تقييم التأثيرات المحتملة لكل خيار من خيارات القرار، لضمان متانة واستدامة القرارات.

على سبيل المثال، في مجال تغير المناخ، قام اللجنة الفنية في منتدى جزر المحيط الهادئ بتقييم المخاطر المتعلقة بالبنية التحتية الساحلية وتهديدات هجرة السكان بناءً على الاتجاهات

المرتبطة بارتفاع مستوى سطح البحر وزيادة حدوث الطقس المتطرف، وقدمت اللجنة توصيات للدول الأعضاء تساعدها في وضع سياسات التكيف مسبقاً. بالإضافة إلى ذلك، قام الخبراء بمحاكاة تأثيرات تغير المناخ على الصناعات الرئيسية مثل الزراعة وصيد الأسماك، لتوفير حلول للدول الأعضاء للتعامل مع تهديدات البيئة.

فيما يتعلق بالأمن الإقليمي، يركز تقييم المخاطر في منتدى جزر المحيط الهادئ على تحليل تأثيرات الحضور العسكري للقوى الكبرى، والصيد غير القانوني، والجريمة عبر الحدود. قام الفريق الخبرائي بتحليل الوضع الأمني وتقييم هذه العوامل من حيث تهديداتها المحتملة للسلام والاستقرار في المنطقة. في عام ٢٠١٩، اكتشف فريق تقييم المخاطر في منتدى جزر المحيط الهادئ أن التوسع العسكري للقوى الخارجية في جنوب المحيط الهادئ قد يؤدي إلى زيادة التوترات الجيوسياسية ويؤثر سلباً على الأمن الإقليمي. بناءً على هذا التقييم، قدم المنتدى بياناً جماعياً خلال قمة القادة، دعا فيه إلى الحفاظ على السلام والاستقلالية في المنطقة لضمان استقرار البيئة الأمنية.

أما في المجال الاقتصادي، فقد أجرى منتدى جزر المحيط الهادئ تقييمات اقتصادية شاملة للمخاطر، خاصةً فيما يتعلق بتبعية اقتصادات الدول الأعضاء لصناعات معينة أو للمساعدات الخارجية. أشار الفريق الخبرائي في تقاريره إلى أن الجزر التي تعتمد بشكل كبير على السياحة أو صادرات المنتجات الزراعية قد تواجه مخاطر اقتصادية كبيرة بسبب تقلبات الأسواق العالمية وعدم اليقين المرتبط بتغير المناخ. لذلك، قدم منتدى جزر المحيط الهادئ استراتيجيات لتنويع الاقتصاد، لمساعدة الدول الأعضاء على تقليل المخاطر الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة.

تضمن هذه الآلية الواسعة لتقييم المخاطر أن يتمكن منتدى جزر المحيط الهادئ من أخذ كافة المخاطر المحتملة في مختلف المجالات بعين الاعتبار عند اتخاذ القرارات، مما يجعل السياسات أكثر متانة، استشرافاً، واستدامة. كما توفر هذه الآلية للدول الأعضاء أدوات للتعامل مع عدم اليقين وتقليل الأضرار المحتملة، مما يجعل سياسات منتدى جزر المحيط الهادئ أكثر علمية ومرونة

وقوة في التكيف.

(د) الأسس والمعايير في اتخاذ القرارات

أولًا: معيار القرارات الرئيسية

المعايير الأساسية لاتخاذ القرار في منتدى جزر المحيط الهادئ (PIF) تشمل التعاون الإقليمي، المصالح المشتركة، والتنمية المستدامة، وهذه المعايير تعتبر أساساً لجميع السياسات والإجراءات التي يتبناها المنتدى، لضمان استمرارية وعدالة القرارات. في جميع المجالات مثل البيئة، الاقتصاد، والأمن، تشكل المصالح المشتركة بين الدول الأعضاء، الاستقرار الإقليمي، ومبادئ القانون الدولي الأساس الذي يُبنى عليه اتخاذ القرارات.

على سبيل المثال، في قضية تغير المناخ، يتمسك منتدى جزر المحيط الهادئ بالمبادئ التي أرسى عليها الاتفاقيات الدولية للمناخ، وفي جميع السياسات المناخية، يتم إعطاء الأولوية لاحتياجات بقاء جزر المحيط الهادئ، لضمان أن السياسات المناخية تدعم بقاء وأمن المنطقة على المدى الطويل. في عام ٢٠١٩، تم التأكيد على مسؤولية مشتركة في بيان منتدى القادة حول تغير المناخ، حيث دعوا المجتمع الدولي إلى الاهتمام بضعف جزر المحيط الهادئ وتعزيز الدعم الدولي.

في المجال الاقتصادي، يعتمد منتدى جزر المحيط الهادئ على التعاون الإقليمي والمصالح المشتركة، لضمان استفادة جميع الدول الأعضاء من النمو الاقتصادي الجماعي. على سبيل المثال، في سياسة إدارة مصايد الأسماك، قام المنتدى بوضع معايير مشتركة للحصص المسموح بها، وتعاون مع دول ومنظمات خارج المنطقة للحفاظ على الاستدامة البيئية للموارد البحرية وضمان التوزيع العادل. من خلال وضع معايير موحدة لإدارة مصايد الأسماك، حافظ المنتدى ليس فقط على استدامة الموارد البحرية الإقليمية، ولكن أيضاً على المصالح الاقتصادية للدول الأعضاء من الاستغلال المفرط.

في مجال الأمن، يضمن منتدى جزر المحيط الهادئ السلام والاستقرار الإقليمي من خلال معايير واتفاقيات أمنية مشتركة. في مواجهة التوسع العسكري للقوى الكبرى والتهديدات

الأمنية العابرة للحدود، يعتمد المنتدى على معايير القانون الدولي، ويطرح موقفاً جماعياً للأمن الإقليمي، مؤكداً رفض التدخلات الخارجية، من خلال البيانات المشتركة واتفاقيات التعاون الإقليمي لحماية مصالح الدول الأعضاء الأمنية. على سبيل المثال، تنص اتفاقية الأمن في المنتدى على ضرورة أن تتشارك الدول الأعضاء في المعلومات وتنسيق الأعمال لمواجهة التهديدات العابرة للحدود والصيد غير القانوني، مع التركيز على المصالح الجماعية لضمان أن الأمن الإقليمي لا يتأثر بمصالح دولة واحدة.

من خلال الالتزام بهذه المعايير الأساسية، يضمن منتدى جزر المحيط الهادئ حماية المصالح طويلة المدى للدول الأعضاء، ويسهم في شرعية واستدامة سياسات المنتدى في الشؤون الدولية. وتساهم هذه المعايير الأساسية المبنية على المصالح المشتركة، والقانون الدولي، والتعاون الإقليمي في تعزيز الأساس الأخلاقي والتماسك في المنتدى، مما يساعد الدول الأعضاء على مواجهة الضغوط الخارجية وتحقيق التنمية المستدامة والازدهار في المنطقة.

ثانياً: موازنة الفوائد والعيوب

عند موازنة الخيارات السياسية المختلفة، يولى منتدى جزر المحيط الهادئ (PIF) اهتمامًا كبيرًا للمصالح طويلة المدى والآثار القصيرة المدى، خاصة في المجالات الحيوية مثل إدارة مصائد الأسماك، والسياسات المناخية، والأمن الإقليمي. يدرك المنتدى أن اتخاذ القرار لا يقتصر فقط على حل المشكلات الحالية، بل يشمل أيضًا ضمان التنمية المستدامة والاستقرار الإقليمي في المستقبل. لذلك، يقوم المنتدى في عملية اتخاذ القرار بتقييم الآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية طويلة المدى لكل سياسة لضمان عدم وجود عواقب سلبية محتملة للدول الأعضاء. على سبيل المثال، في السياسات المناخية، ناقش المنتدى الخيارات الممكنة للدول الأعضاء لتحقيق توازن بين خفض انبعاثات الكربون والنمو الاقتصادي، واختار في النهاية سياسة تحقق التوازن بين احتياجات الحد من الانبعاثات والتنمية الاقتصادية، مما يساعد الدول الأعضاء على تحقيق أهداف التنمية على المدى الطويل وفقًا للاتفاقيات الدولية بشأن المناخ.

في إدارة مصائد الأسماك، يتبع المنتدى أيضًا نهجًا متوازنًا وحذرًا. في مواجهة تهديدات النظام

البيئي البحري الناتجة عن الإفراط في الصيد، قام منتدى جزر المحيط الهادئ من خلال مناقشات متعددة الأطراف بتطوير "اتفاقية إدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ"، التي تحدد حدودًا للحد من الصيد وإجراءات لحماية الموارد. يشجع المنتدى الدول الأعضاء على التوصل إلى إجماع بشأن حصص الصيد وتوزيع الموارد، مما يضمن توفير إيرادات اقتصادية مستقرة في المدى القصير وحماية التنوع البيولوجي البحري في المدى الطويل. تساعد هذه الممارسة التي توازن بين الحماية الطويلة الأجل والفوائد القصيرة المدى الدول الأعضاء في تحقيق استدامة مصائد الأسماك.

في مجال الأمن الإقليمي، أجرى المنتدى مناقشات واسعة بشأن الوجود العسكري للدول الكبرى. بعد موازنة مصالح الأمان للدول الأعضاء والفوائد القصيرة المدى من الدعم العسكري الخارجي، اتفق أعضاء المنتدى بالإجماع على أن الحفاظ على السلام الإقليمي والاستقلالية أهم من المكاسب العسكرية قصيرة المدى. لذلك، تم التوصل إلى توافق واتفق المنتدى على بيان جماعي يرفض نشر القواعد العسكرية الخارجية في أراضي الدول الأعضاء لمنع حدوث عدم الاستقرار الإقليمي.

من خلال المناقشات متعددة الأطراف، يسعى المنتدى إلى التوصل إلى إجماع بين الدول الأعضاء في عملية صنع السياسات، مما يضمن أن القرارات تلبي احتياجات الدول الأعضاء الحالية وتحافظ على الاستقرار والازدهار الإقليمي في المستقبل. يعزز هذا النهج في اتخاذ القرارات، الذي يركز على المصالح طويلة المدى ويحترم احتياجات كل دولة، من قابلية تنفيذ السياسات وفعاليتها، ويزيد من تماسك المنتدى ومصالح الدول الأعضاء المشتركة.

ثالثًا: أدوات اتخاذ القرار

في عملية اتخاذ القرار، يستخدم منتدى جزر المحيط الهادئ (PIF) أدوات متعددة مثل تحليل التكلفة والفائدة، نماذج تقييم المخاطر، وإطارات التعاون الدولي لضمان العلمية والعملية في السياسات. يساعد تحليل التكلفة والفائدة المنتدى في تقييم الفوائد الاقتصادية والاجتماعية لكل سياسة على الدول الأعضاء، خصوصًا في توزيع الموارد والمشاريع المساعدة. من خلال

التحليل الكمي، يضمن المنتدى أن الموارد المستثمرة تحقق أكبر عائد ممكن. على سبيل المثال، عند تطوير مشاريع الطاقة المتجددة، استخدم المنتدى تحليل التكلفة والفائدة لتقييم العوائد الاقتصادية المحتملة لمشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، واختار في النهاية الحل الأكثر فعالية اقتصاديًا للمنطقة، ليقدم للدول الأعضاء حلولًا طاقة نظيفة ومستدامة.

بالإضافة إلى ذلك، يستخدم المنتدى نماذج تقييم المخاطر لتقييم التأثيرات المحتملة للسياسات، خاصة في مجالات الأمن الإقليمي وحماية البيئة. من خلال تقييم المخاطر، يمكن للمنتدى تحديد الآثار السلبية المحتملة للسياسات وتجنب المخاطر غير المتوقعة التي قد تؤثر على الاستقرار الإقليمي أو النظم البيئية. على سبيل المثال، عند وضع مشروعات البنية التحتية الساحلية، استخدم المنتدى نماذج تقييم المخاطر البيئية لتحليل التأثيرات طويلة الأمد لتغير المناخ على المباني الساحلية، مما يضمن ألا تسهم مشروعات البنية التحتية في زيادة الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية وأنها تشكل ضمانًا لأمن الدول الجزرية في المستقبل.

كما يلعب إطار التعاون الدولي دورًا مهمًا في أدوات اتخاذ القرار في المنتدى، خصوصًا من خلال الالتزام باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار[٩](UNCLOS) ، حيث يحصل المنتدى على دعم قانوني عالمي في سياسات إدارة مصائد الأسماك واستخدام الموارد البحرية. قدمت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ أساسًا قانونيًا هامًا لسياسات المنتدى المتعلقة بالصيد، مما يضمن أن قرارات المنتدى تتماشى مع متطلبات القانون الدولي والمصالح الإقليمية. على سبيل المثال، استنادًا إلى تحديد المناطق الاقتصادية الخالصة (EEZ) في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وضع المنتدى نظام حصص الصيد وتراخيص الصيد، مما نظم أنشطة الصيد للسفن الخارجية في مياه المحيط الهادئ وحمى موارد المصائد الإقليمية من الاستغلال المفرط. بالإضافة إلى ذلك، استفاد المنتدى من فرص التعاون الدولي من خلال توقيع اتفاقيات مع دول ومنظمات دولية أخرى، مثل اتفاقية "التعاون في مجال مصائد الأسماك بين المحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي"، مما دفعه إلى إدارة موارد المصائد بشكل مستدام بفضل الدعم المالي والتقني الخارجي.

من خلال استخدام هذه الأدوات، يعزز المنتدى من العلمية والعملية في قراراته، ويضمن أن سياساته تمتلك الشرعية القانونية على المستويين الإقليمي والدولي.

(هـ) نتائج اتخاذ القرار والتغذية الراجعة

أولًا: التنفيذ والمتابعة

بمجرد اتخاذ القرار، يقوم منتدى جزر المحيط الهادئ (PIF) من خلال الأمانة العامة ووزارة حكومات الدول الأعضاء بوضع خطة تنفيذية ويحدد جدول زمني وأهداف تفصيلية لمتابعة التقدم بانتظام. وتعتبر الأمانة العامة هي المركز التنسيقي للتنفيذ، حيث تتحمل مسؤولية مراقبة تنفيذ المشاريع في مختلف مراحلها عبر الدول الأعضاء، وكذلك تنسيق تبادل الموارد والدعم الفني بين الدول الأعضاء. كما تقوم الأمانة العامة بإصدار تقارير تقدم دورية لتقييم فعالية التنفيذ وتقييم التزام الدول الأعضاء، وذلك لضمان تقدم السياسات بشكل فعال وفي الوقت المحدد.

يتم الإشراف على التنفيذ في المجالات المحددة من قبل الاجتماعات الوزارية المعنية أو اللجان الفنية، وذلك لضمان تنفيذ القرارات بشكل فعال. على سبيل المثال، في تنفيذ مشاريع التكيف مع تغير المناخ، تتولى اللجنة الفنية للمنتدى الإشراف على التقدم الفعلي في بناء البنية التحتية في الدول الجزرية، والدفاع ضد الكوارث، والتحول إلى الطاقة المتجددة. من خلال الفحص المنتظم والدراسات الميدانية، تتمكن اللجنة الفنية من تحديد وحل العقبات التقنية والموارد التي قد تواجه تنفيذ المشروع، مما يضمن تنفيذه بنجاح.

بالإضافة إلى ذلك، قام المنتدى بوضع نظام مؤشرات تقييم الأداء لتحليل فعالية التنفيذ في الدول الأعضاء. على سبيل المثال، في مشروع إدارة مصائد الأسماك، قام المنتدى بتحديد مؤشرات أداء رئيسية مثل الحصص المستدامة للصيد والمساحات المحمية للموارد البحرية، ويتم مراقبة تنفيذ هذه المؤشرات بانتظام في كل دولة. إذا تم اكتشاف تأخر في التقدم أو انحراف عن الأهداف المحددة، تقوم الأمانة العامة بإبلاغ الاجتماعات الوزارية وتقديم مقترحات للتحسين، لمساعدة الدول الأعضاء على تعديل استراتيجياتها وضمان أن تحقق السياسات الأهداف

المرجوة.

يسهم هذا النظام المنهجي للتنفيذ والمتابعة في تمكين المنتدى من الحفاظ على إشراف موحد على تنفيذ السياسات عبر الدول الأعضاء، مما يعزز فعالية تطبيق السياسات وكفاءة التعاون الإقليمي. كما تساهم آلية المتابعة والتنفيذ في ضمان التأثير الفعلي للسياسات وتعزز من تحسين وتنسيق جهود الدول الأعضاء في المجالات الرئيسية.

ثانياً: آلية التغذية الراجعة

قام منتدى جزر المحيط الهادئ (PIF) بإنشاء آلية تغذية راجعة فعالة، حيث تقوم الدول الأعضاء بتقديم تقارير دورية حول تنفيذ القرارات من خلال الأمانة العامة لضمان استمرار مراقبة وتحسين فعالية القرارات. يتعين على الدول الأعضاء تقديم تقارير مفصلة حول التقدم المحرز، بما في ذلك المهام المنجزة، الصعوبات التي تم مواجهتها، والخطط المستقبلية للتحسين. بعد جمع الأمانة العامة لهذه التقارير، يتم تحليلها وإرجاع النتائج والمشاكل إلى الاجتماعات الوزارية المعنية أو اللجان الفنية، وذلك لتتبع الوضع الفعلي لتنفيذ السياسات وتقديم مقترحات التحسين المناسبة.

تساعد التقييمات الدورية للمشاريع الإقليمية في تعزيز فعالية آلية التغذية الراجعة، حيث يتم إجراء تقييمات مرحلية، ويتم دعوة خبراء تقنيين مستقلين لتقييم المشاريع في منتصف الطريق أو في نهايتها. على سبيل المثال، في مشروع حماية المصائد، يقوم فريق التقييم بمراجعة دورية لفعالية تنفيذ حصص الصيد، واستعادة الموارد البحرية، والإجراءات المتخذة من قبل الدول الأعضاء في المناطق المحمية. إذا تم اكتشاف أن بعض الدول الأعضاء لم تحقق الأهداف المحددة، يقوم المنتدى بمساعدة تلك الدولة في إعادة تخصيص الموارد أو تعديل طرق تنفيذ السياسات لضمان تعظيم النتائج.

بالإضافة إلى ذلك، يولي المنتدى اهتمامًا كبيرًا بملاحظات المنظمات غير الحكومية (NGO)، والمؤسسات الأكاديمية، والمجتمعات المدنية، لتكملة البيانات الرسمية. توفر هذه الأطراف المعنية تغذية راجعة تكشف النقاط العمياء في تنفيذ السياسات، بالإضافة إلى تقديم

رؤية شاملة عن التأثير الاجتماعي. على سبيل المثال، في مشاريع التكيف مع المناخ، قدمت الجماعات المدنية ملاحظات بشأن تقدم واحتياجات المجتمعات المحلية في التكيف، مما ساعد المنتدى في تخصيص الموارد بشكل أكثر دقة، وفي اتخاذ قرارات أفضل في المستقبل بناءً على تلك الاحتياجات الفعلية.

من خلال هذه الآلية المتعددة القنوات للتغذية الراجعة والتعديل المستمر، يستطيع المنتدى الحفاظ على مرونته وفعاليته في جميع مراحل تنفيذ السياسات، مما يضمن أن قراراته تتكيف مع الوضع الفعلي وتستمر في التحسين لتحقيق الأهداف المرجوة. هذه الآلية لا تعزز فقط شفافية التنفيذ وقابليته للتطبيق، بل ترفع أيضًا من مصداقية المنتدى في الدول الأعضاء وتأثيره على المستوى الإقليمي والدولي.

ثالثاً: آلية تصحيح الأخطاء

عند حدوث نتائج غير مرضية أو ظهور مشاكل في تنفيذ القرارات، يمكن لمنتدى جزر المحيط الهادئ (PIF) تعديل السياسات بناءً على توصيات الاجتماعات الوزارية أو اللجان الفنية لضمان توافق السياسات مع التوقعات. تقوم الاجتماعات الوزارية بتحليل جذور المشكلة بناءً على ملاحظات الدول الأعضاء وتقارير التقييم المقدمة من الأمانة العامة، وتقديم تدابير تحسينية محددة. في حال لزم الأمر، يمكن إعادة تخصيص الموارد أو تعديل الجدول الزمني لضمان مرونة وفعالية تنفيذ السياسات. على سبيل المثال، في سياسة إدارة الموارد السمكية، إذا تم اكتشاف أن إحدى الدول الأعضاء لم تحقق معايير الاستدامة لحصص الصيد، فإن اللجنة الفنية ستوصي بتعزيز إجراءات المراقبة واقتراح خطة لتوزيع الحصص بشكل أكثر علمية.

بالإضافة إلى ذلك، يمتلك المنتدى آلية استجابة للطوارئ ناضجة، مما يسمح له بتعديل القرارات بسرعة في حالات عدم اليقين أو الأحداث الطارئة، لضمان استقرار المنطقة وتطورها. على سبيل المثال، في حالة وقوع كوارث طبيعية أو أزمات اقتصادية مفاجئة، يمكن للمنتدى عقد اجتماعات طارئة على الفور لإعادة توزيع الموارد وتعديل الاتجاهات السياسية بناءً على

الوضع الراهن، مما يمكن الدول الأعضاء من التعامل بفعالية مع الأزمة. في عام ٢٠١٦، عندما ضرب الإعصار المداري "وينستون" جزر فيجي، أطلق المنتدى فورًا آلية الاستجابة للطوارئ، وعقد اجتماعات طارئة لتعديل خطة توزيع الموارد وتنسيق المساعدات الإقليمية، مما ساعد فيجي على التعافي بسرعة.

هذه الآلية لا تقتصر على الأحداث الطارئة فقط، بل تنطبق أيضًا على تحسين السياسات على المدى الطويل. بالنسبة لسياسات التكيف مع المناخ والحد من آثاره، يواصل المنتدى تعديل السياسات وتنفيذها بناءً على أحدث بيانات وتوقعات التغيرات المناخية العالمية لضمان استجابتها للمتطلبات البيئية المتغيرة. هذه الآلية المستمرة للمراقبة والتعديل الديناميكي تجعل المنتدى قادرًا على الحفاظ على مرونته وصلابته في بيئات دولية وإقليمية تتسم بالتغيير السريع، مما يضمن استدامة السياسات وملاءمتها للمصالح طويلة الأجل للدول الأعضاء.

(و) الثقافة السياسية والعوامل الثقافية

أولًا: الثقافة التنظيمية

تتمحور الثقافة التنظيمية لمنتدى جزر المحيط الهادئ (PIF) حول التعاون متعدد الأطراف والموافقة العامة. هذه الثقافة لا تقتصر على اتخاذ القرارات اليومية، بل تمتد لتشمل كل سياسة وإجراء يتبعه المنتدى. نظرًا لتنوع جزر المحيط الهادئ من حيث الثقافة واللغة والخلفيات التاريخية، فإن المنتدى يولي اهتمامًا خاصًا للإدماج في عملية اتخاذ القرار، ويسعى إلى عكس الاحتياجات والمخاوف الفريدة للدول الأعضاء. من خلال تبني نهج الموافقة العامة، يضمن المنتدى أن جميع الدول الأعضاء يمكنها التعبير عن آرائها واهتماماتها بشكل كامل، مما يعزز مشاركة الجميع في الشؤون الإقليمية ويقلل من النزاعات بين الأعضاء، مما يعزز مشروعية السياسات وفعالية تنفيذها.

تعتبر هذه الثقافة التي تعزز الشمولية والموافقة العامة مهمة للغاية عند مناقشة قضايا حساسة مثل تغير المناخ وتقاسم الموارد. على سبيل المثال، في مناقشة سياسات التكيف المناخي في المنطقة، يسمح المنتدى لجميع الدول الأعضاء بالتعبير بحرية عن مواقفها خلال

الاجتماعات، ويعمل من خلال النقاش الواسع على إيجاد حلول مناسبة للجميع. هذه الطريقة في اتخاذ القرار لا تدفع فقط نحو صياغة سياسات مناخية فعّالة، بل تعزز أيضًا الثقة والتعاون بين الأعضاء، مما يجعل الدول الأعضاء أكثر اتحادًا في مواجهة الأزمات المناخية.

بالإضافة إلى ذلك، يدفع المنتدى ثقافة التعاون متعدد الأطراف من خلال آلية الرئاسة الدورية. حيث يتولى كل عضو من أعضاء المنتدى الرئاسة سنويًا ويقود مناقشات القضايا الإقليمية، مما يضمن أن اتخاذ القرارات لا يكون خاضعًا لهيمنة دولة واحدة، بل يعكس تنوع الأصوات داخل المنطقة. تعزز هذه الآلية دور الأعضاء في المشاركة واتخاذ القرارات، مما يعمق شعورهم بالمسؤولية ويدفعهم إلى المساهمة في استقرار المنطقة وتنميتها. في الوقت نفسه، تساهم هذه الآلية في تعزيز التضامن داخل المنتدى.

تظهر الثقافة التنظيمية لمنتدى جزر المحيط الهادئ أيضًا مزاياها الفريدة في مواجهة الضغوط الخارجية وتأثيرات القوى الكبرى. في ظل توسع نفوذ القوى الكبرى في منطقة جنوب المحيط الهادئ، يعتمد المنتدى على الوحدة الداخلية والمواقف المتوافقة لضمان عدم تهميش مصالح الدول الأعضاء. من خلال التعاون متعدد الأطراف واتخاذ القرارات الجماعية، يستطيع المنتدى الحفاظ على استقلالية الدول الأعضاء وفي نفس الوقت الحفاظ على المصالح المشتركة للمنطقة. هذه الثقافة التي تتميز بالاحترام المتبادل والموافقة العامة تجعل المنتدى يتطور ليصبح منظمة ذات تماسك قوي وسمعة أخلاقية عالية في المنطقة، مما يوفر ضمانات قوية من أجل السلام والتنمية المستدامة في المنطقة.

ثانياً: السياسة الداخلية

على الرغم من أن منتدى جزر المحيط الهادئ (PIF) يسعى للحفاظ على العدالة والشفافية في عملية اتخاذ القرارات، إلا أن العلاقات السياسية بين الدول الأعضاء قد تؤثر أحيانًا على سير العملية. نظرًا للاختلافات الاقتصادية والموارد والجيوسياسية بين دول جزر المحيط الهادئ، فإن تأثير الدول الأعضاء في المنتدى ليس متساويًا تمامًا. خاصةً أن أستراليا ونيوزيلندا، باعتبارهما القوى الاقتصادية والسياسية الكبرى في المنطقة، تتمتعان بموارد أكبر وتأثير

دبلوماسي أقوى، مما يعني أن مواقفهما وتوجهاتهما السياسية غالبًا ما تكون لها وزن أكبر في قرارات المنتدى، وهو ما قد يؤدي، دون قصد، إلى تأثير غير متوازن على قرارات الدول الأصغر.

على سبيل المثال، في قضايا سياسة المناخ، تسعى بعض الدول الأصغر إلى دفع سياسات صارمة في تقليص الانبعاثات، بينما تتبنى أستراليا، التي تعد اقتصادًا يعتمد على الموارد الطبيعية، موقفًا أكثر تحفظًا. هذا الاختلاف في المواقف قد يؤدي إلى انقسامات وتأخير في المفاوضات. ولتفادي هيمنة القوى الكبرى، يسعى المنتدى في اتخاذ قراراته إلى الحفاظ على التوازن من خلال آلية التوافق العام والمناقشات متعددة الأطراف، مما يضمن أن تُؤخذ مصالح جميع الدول الأعضاء بعين الاعتبار.

على سبيل المثال، عند وضع السياسات الخاصة بإدارة مصايد الأسماك، حرص المنتدى على ضمان ألا يُسيطر رأي أستراليا ونيوزيلندا على المفاوضات، وبالتالي تم التوصل إلى نظام حصص للصيد يوازن بين مصالح الدول الكبرى والدول الأصغر. هذه الآلية تساعد في الحفاظ على توازن المصالح بحيث لا يتم استغلال الموارد البحرية بشكل مفرط، وفي الوقت ذاته تضمن الدول الأصغر الاستفادة الاقتصادية من هذه الموارد.

إضافة إلى ذلك، يلعب المنتدى دورًا مهمًا في التنسيق والتوسط لحل النزاعات المحتملة بين الدول الأعضاء، مما يعزز الوحدة الداخلية. على سبيل المثال، في قضايا تمويل المناخ، كانت هناك اختلافات بين الدول الأصغر وأستراليا بشأن احتياجات التمويل والإجراءات المطلوبة لتقليص الانبعاثات. ومن خلال لجان فنية واجتماعات على المستوى الوزاري، تمكن المنتدى من التوصل إلى تسويات تراعي مصالح جميع الأطراف، مما دفع إلى تنفيذ خطة لتوزيع التمويل للتكيف مع تغير المناخ.

علاوة على ذلك، تتأثر السياسة الداخلية للمنتدى أيضًا بالتأثيرات غير المباشرة للقوى الخارجية، خاصة في ظل التنافس الاستراتيجي للقوى الكبرى في المنطقة. ومن أجل منع هذه القوى الخارجية من التأثير على قرارات المنتدى عبر علاقاتها مع الدول الأعضاء، يتبنى المنتدى

بيانات جماعية ومشاورات متعددة الأطراف للتأكيد على موقفه الثابت بشأن الأمن الإقليمي واستقلالية الدول الأعضاء. إن هذه الثقافة الداخلية التي تركز على التوازن والعدالة لا تعزز تماسك المنتدى فحسب، بل تساهم أيضًا في تعزيز استقرار المنطقة القيادي والأخلاقي، مما يسمح لجميع الدول الأعضاء بالتعبير عن مصالحها واهتماماتها في الشؤون الإقليمية بشكل عادل.

ثالثاً: القيم والمهمة

تتركز القيم الأساسية لمنتدى جزر المحيط الهادئ (PIF) في احترام الأمن الإقليمي، والتنمية المستدامة، واحترام القانون الدولي، وهي القيم التي توجه جميع قرارات المنتدى ووضع السياسات. الأمن الإقليمي الذي يعززه المنتدى لا يقتصر فقط على منع التدخلات الخارجية، بل يشمل أيضًا حماية سيادة الدول الأعضاء ومواردها وبيئتها. على سبيل المثال، في مواجهة قضايا مثل الصيد غير القانوني وتلوث المحيطات، يعزز المنتدى من التعاون الإقليمي والإطار القانوني الدولي، مشددًا على المسؤولية المشتركة في إدارة وحماية الموارد البحرية، مما يعكس التزامه العميق بالأمن الإقليمي والاستخدام المستدام للموارد.

أما مهمة المنتدى، فهي تعزيز السلام والازدهار في منطقة جنوب المحيط الهادئ، وهي رؤية تسترشد بها جميع قراراته وتكون بمثابة دليله في مواجهة التحديات الإقليمية والعالمية. في قضايا مثل تغير المناخ، يضع المنتدى دائمًا الأولوية لحقوق البقاء والتكيف للدول الجزرية في المحيط الهادئ، ويعزز العدالة والمساواة في المفاوضات المناخية العالمية، ويسعى للحصول على المزيد من الدعم الدولي والمساعدة الفنية. لم يقتصر المنتدى على السعي للحصول على التمويل للمناخ فقط، بل تعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى لوضع استراتيجيات مناخية شاملة تشمل التدابير التخفيفية والتكيفية، مما يظهر التزامه الثابت في تعزيز ازدهار المنطقة وضمان بقاء الدول الجزرية.

كما أن المنتدى يعزز من قيم احترام القانون الدولي من خلال مواكبته للاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار(UNCLOS) ، مما يضمن أن سياسات إدارة المصايد

والموارد البحرية تتماشى مع معايير القانون الدولي. هذا النهج يوفر أيضًا أساسًا قانونيًا للدول الأعضاء في النزاعات البحرية الدولية، بينما يعزز من موقف المنتدى كمدافع عن المبادئ القانونية والعادلة في التعاون الإقليمي. يساعد هذا الموقف القائم على العدالة والقانون في كسب احترام المجتمع الدولي، وزيادة قدرة المنتدى على التأثير في حوكمة العالم.

تظهر آلية اتخاذ قرارات منتدى جزر المحيط الهادئ نموذجًا من التعاون المدعوم بقيادة مركزية، حيث يشرك المنتدى الأطراف المختلفة في عملية اتخاذ القرار. توازن عملية اتخاذ القرارات بين الشفافية والدعم الفني والمرونة، مما يضمن القدرة على مواجهة التحديات الإقليمية والعالمية المتغيرة. من خلال موازنة مصالح الدول الأعضاء، والاعتماد على الدعم الفني والتعاون الدولي، يثبت المنتدى مكانته الرائدة في الشؤون الإقليمية. هذه القوة في التأثير على الصعيدين الإقليمي والعالمي تجعل المنتدى ليس مجرد مؤسسة إقليمية، بل تمثل الدول الجزرية في المحيط الهادئ في القضايا العالمية، مما يعكس مهمته الأساسية في تعزيز السلام والازدهار.

المبحث الرابع: الاستراتيجيات المتبعة في التعامل مع العلاقات الخارجية

تعتبر منتدى جزر المحيط الهادئ (PIF) من أقوى التحالفات السياسية والاقتصادية في منطقة جنوب المحيط الهادئ. في إطار التعامل مع علاقاتها الخارجية، يتبنى المنتدى مجموعة من الاستراتيجيات متعددة الأبعاد تشمل الدبلوماسية المتعددة الأطراف، الدبلوماسية الثنائية والتعاون الإقليمي. هذه الترتيبات الاستراتيجية ساعدت المنتدى على مساعدة دوله الأعضاء في التخفيف من التحديات الإقليمية والعالمية المتعددة الأوجه، وفي الوقت ذاته عززت من تأثير المنتدى في الشؤون الدولية المعقدة. في ما يلي، سيتم استعراض هذه الاستراتيجيات وتطبيقاتها العملية بالتفصيل.

(أ) الدبلوماسية متعددة الأطراف

الدبلوماسية متعددة الأطراف هي آلية تعاونية تستخدمها الدول في العلاقات الدولية لمعالجة القضايا المشتركة من خلال آليات تعاون متعددة الأطراف. وفقًا لما طرحه لياو فان في

كتابه "التعددية وحكم القانون الدولي"، تُعرَف التعددية بأنها الشكل المؤسسي الذي يشارك فيه ثلاثة دول ذات سيادة أو أكثر بناءً على قواعد سلوكية عامة لحل القضايا المشتركة من خلال التنسيق والتعاون. التعددية ليست فقط نظرية، بل هي ممارسة تتجسد من خلال الدبلوماسية متعددة الأطراف. في العلاقات الدولية اليوم، أصبحت الدبلوماسية متعددة الأطراف استراتيجية دبلوماسية مهمة، وخاصة بالنسبة لدول جزر المحيط الهادئ.

من خلال الدبلوماسية متعددة الأطراف، يستطيع منتدى جزر المحيط الهادئ إقامة علاقات تعاون مع دول ومنظمات دولية غير إقليمية، مما يساعد على توسيع شبكة علاقاته الدبلوماسية وزيادة تأثيره الدولي. حاليًا، أقام المنتدى علاقات حوار وتعاون رسمية مع ١٧ دولة من خارج المنطقة مثل الصين والهند وتركيا. من خلال هذه الشراكات، حصلت دول المنتدى على دعم دولي أكبر في مجالات رئيسية مثل تغير المناخ، إدارة الكوارث، والمساعدات الاقتصادية. على سبيل المثال، من خلال آلية الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ(UNFCCC) ، تمكّن صندوق المناخ العالمي من مساعدة دول الجزر من خلال طلب جماعي من دول المنتدى للحصول على مئات الملايين من الدولارات لتمويل مشروعات التكيف مع تغير المناخ، مما ساعد الدول على التصدي للتحديات التي تفرضها التغيرات المناخية. هذه الشبكة الدولية التي تم تأسيسها من خلال التعاون المتعدد الأطراف لا توسع فقط من تأثير دول جزر المحيط الهادئ الدولي، بل تساهم أيضًا في تقليل هشاشتها، مما يمنحها صوتًا أكبر في الشؤون العالمية.

(ب) التعاون الإقليمي

يعد التعاون الإقليمي أمرًا ذا أهمية كبيرة لدول جزر المحيط الهادئ. أولاً، يعزز التعاون الإقليمي التضامن والتعاون بين الدول الأعضاء، مما يرفع من قدرتها الجماعية على مواجهة التحديات المشتركة. من خلال التعاون الإقليمي، تستطيع دول جزر المحيط الهادئ تبادل الموارد، والتعاون من أجل تحقيق الفوز المشترك، مما يعزز قدرتها على الاكتفاء الذاتي الجماعي. ثانيًا، يلعب التعاون الإقليمي دورًا مهمًا في التفاوض مع القوى الكبرى أو المنظمات الإقليمية غير التابعة للمنطقة. عادة ما يكون تأثير الدول الصغيرة محدودًا في المفاوضات الدولية، ولكن من خلال التعاون الإقليمي، يمكن لدول جزر المحيط الهادئ توحيد مواقفها، وتشكيل صوت

موحد، مما يعزز قوتها التفاوضية الجماعية.

في مجال إدارة الموارد السمكية، قام منتدى جزر المحيط الهادئ بتوقيع "اتفاقية تونا جنوب المحيط الهادئ"، وهي اتفاقية إقليمية لضمان حقوق الصيد للدول الأعضاء. تحدد الاتفاقية حصص الصيد والمعايير الإدارية، كما أنها تدفع الدول المصدرة للصيد الخارجي (مثل الولايات المتحدة واليابان) للالتزام بمعايير الاستدامة في الأنشطة الصيدية في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، قامت دول المنتدى بتشكيل موقف موحد في قضايا تغير المناخ، وأصبحت عضوًا رئيسيًا في "تحالف الدول الجزرية"، مما ساعد في دفع الاهتمام بتأثيرات ارتفاع مستويات البحر خلال مفاوضات اتفاقية باريس. هذه الآليات الإقليمية لا تعزز فقط من صوت منتدى جزر المحيط الهادئ الجماعي في المفاوضات الدولية، بل من خلال تبادل الموارد والتعاون المشترك، ترفع أيضًا من قدرة المنطقة على مواجهة تحديات المناخ والاقتصاد.

(جـ) الدبلوماسية الثنائية

تعد الدبلوماسية الثنائية استراتيجية هامة أخرى تتبناها دول جزر المحيط الهادئ في تعاملها مع العلاقات الخارجية. تسمح هذه الاستراتيجية لدول جزر المحيط الهادئ بإقامة علاقات تعاون وثيقة مع دول معينة من أجل تحقيق مصالح ثنائية محددة. توفر مرونة الدبلوماسية الثنائية لهذه الدول إمكانية اختيار شركائها وفقًا لمصالحها الوطنية، مما يلبي احتياجاتها الفريدة. من خلال التعاون الثنائي، يمكن لدول جزر المحيط الهادئ الحصول على المساعدات الاقتصادية، والدعم التكنولوجي، أو ضمانات أمنية لمواجهة التحديات الوطنية الخاصة بها.

تعد العلاقة بين الصين وبابوا غينيا الجديدة (بابوا) مثالًا بارزًا على الدبلوماسية الثنائية. منذ عام ٢٠٠٢، أرسلت الصين فرقًا طبية إلى بابوا، حيث قدمت خدمات طبية مجانية في مستشفى العاصمة بورت مورسباي، مما أسهم في تحسين مستوى الرعاية الصحية في بابوا. وفي عام ٢٠١٨، زار مستشفى السفينة البحرية الصينية "هيبينغتشو" بابوا مرة أخرى، حيث قدم معدات طبية متطورة وتقنيات متقدمة، مما عزز التعاون الطبي بين البلدين. بالإضافة إلى ذلك، قدمت الصين قروضًا لتمويل مشروعات بنية تحتية، مثل بناء الطرق والجسور، مما وفر دعمًا

ملموسًا لتنمية الاقتصاد في بابوا. من خلال التعاون الثنائي، حصلت دول جزر المحيط الهادئ على الموارد التي كانت في أمس الحاجة إليها، بينما عززت الصين من تأثيرها في المنطقة، مما جعلها شريكًا هامًا في جنوب المحيط الهادئ.

بإجمال، فإن دول جزر المحيط الهادئ من خلال التفاعل بين الدبلوماسية متعددة الأطراف، والدبلوماسية الثنائية، والتعاون الإقليمي، استطاعت توسيع مساحة وجودها وتطورها في المجتمع الدولي. هذه الاستراتيجية الدبلوماسية متعددة الأبعاد والمبنية على قنوات متعددة لا تساهم فقط في تعزيز تأثير هذه الدول في الشؤون العالمية، بل توفر أيضًا لها خيارات واسعة ودعماً لمواجهة التحديات المعقدة التي تطرحه العولمة.

المبحث الخامس: التحديات في إدارة العلاقات الخارجية

على الرغم من أن منتدى جزر المحيط الهادئ (PIF) يعتمد في معالجة علاقاته الخارجية على استراتيجيات متعددة الأبعاد تشمل الدبلوماسية متعددة الأطراف، والدبلوماسية الثنائية، والتعاون الإقليمي، إلا أنه لا يزال يواجه سلسلة من التحديات المعقدة. تنبع هذه التحديات ليس فقط من التنوع والاختلافات الداخلية في المنطقة، ولكن أيضًا من تأثيرات القوى الكبرى الخارجية وكذلك القضايا الجديدة التي تطرأ في ظل العولمة. وفيما يلي أبرز التحديات التي يواجهها PIF في معالجة علاقاته الخارجية:

(أ) مأزق التوازن الدبلوماسي الناجم عن تنافس القوى الكبرى

تتأثر الجغرافيا السياسية لمنطقة المحيط الهادئ بشدة بالتاريخ الاستعماري. فقد لعبت القوى الاستعمارية السابقة مثل هولندا وبريطانيا وفرنسا دورًا كبيرًا في تشكيل التنظيمات الإقليمية الحديثة في المنطقة. غالبًا ما كانت تُعتبر هذه التنظيمات أدوات للقوى الاستعمارية، مما أدى إلى تهميش أصوات السكان المحليين في البداية. ومع انتهاء الحرب الباردة وتقدم عملية العولمة، بدأ جنوب المحيط الهادئ يدفع نحو "إزالة الاستعمار"، وهو مسار أحرز تقدمًا ولكنه جلب تحديات جديدة.

في العصر الحديث، أصبحت المنطقة مسرحًا نشطًا للمنافسة الاستراتيجية بين القوى

الكبرى. حيث تصاعدت التدخلات الدبلوماسية والاقتصادية وأحيانًا العسكرية بشكل متزايد. وتشكل التداخلات والمصالح المتعارضة لكل من الصين والولايات المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا تحديات عميقة لقرارات التنظيمات الإقليمية. فمن ناحية، تمارس هذه القوى ضغوطًا سياسية واقتصادية تؤدي إلى تعقيد عمليات اتخاذ القرار داخل منتدى جزر المحيط الهادئ .(PIF) ومن ناحية أخرى، يدفع هذا التنافس التنظيمات الإقليمية إلى البحث عن توازن في التعاون متعدد الأطراف، في محاولة لتعزيز مكانتها الاستراتيجية.

على سبيل المثال، قد تستخدم القوى الخارجية مساعدات اقتصادية أو مشاريع تنموية للتأثير على سياسات دول جنوب المحيط الهادئ ومواقفها، مما يضع المنتدى تحت ضغط هائل للحفاظ على وحدة المواقف الخارجية لأعضائه. فالاستثمارات الصينية في مشاريع البنية التحتية الإقليمية جلبت منافع تنموية لبعض الدول، لكنها أثارت أيضًا شكوكًا عميقة من الولايات المتحدة وحلفائها بشأن النفوذ الجيوسياسي في المنطقة.

في ظل هذه الظروف، يجب على PIF العمل بحذر للحفاظ على التوازن بين القوى الكبرى، مع تفادي انجرار أعضائه إلى صراعاتهم. ومع ذلك، فإن تحقيق هذا التوازن محفوف بتحديات يصعب التنبؤ بها، مما يجعل عملية صنع القرار أكثر تعقيدًا.

(ب) القيود الناتجة عن الانقسامات الداخلية على تحقيق التوافق السياسي

تتميز دول منتدى جزر المحيط الهادئ (PIF) بتفاوت كبير في مستوياتها الاقتصادية، وتوزيع الموارد، ومدى اعتمادها على القوى الخارجية، مما يجعل من الصعب تبني موقف موحد في معالجة القضايا الخارجية. فعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بمبادرة "الحزام والطريق"، نجد أن بعض الدول الأعضاء تسعى للمشاركة الفاعلة نظرًا لما تقدمه المبادرة من دعم اقتصادي. في المقابل، تُبدي دول أخرى تحفظات نظرًا لمخاوفها من مخاطر الديون طويلة الأجل واعتمادها السياسي المحتمل على الصين.

هذا التباين الداخلي يؤدي إلى إضعاف وحدة المنتدى في المحافل الدولية، ويحد من فعالية التفاوض الجماعي. علاوة على ذلك، فإنه يزيد من تعقيد التنسيق بين الدول الأعضاء أثناء

عملية صنع القرار، ما يجعل المنتدى أقل قدرة على التحدث بصوت واحد في القضايا الدولية الكبرى.

(جـ) الاعتماد على الدعم الخارجي وتحديات التوازن في قضية تغير المناخ

يمثل تغير المناخ تهديدًا وجوديًا مباشرًا لدول جنوب المحيط الهادئ، مما يجعل الحصول على المساعدات الدولية أمرًا بالغ الأهمية. ومع ذلك، يواجه المنتدى تحديات كبيرة في هذا السياق، منها عدم كفاية التزامات الدول المتقدمة بتمويل المناخ، أو فرض شروط صارمة للحصول على هذا الدعم، مما يؤدي إلى عدم تلبية احتياجات الدول الأعضاء بشكل كامل.

علاوة على ذلك، تختلف أولويات الدول الأعضاء بشأن سياسات تغير المناخ. فبعض الدول التي تعتمد على الصناعات ذات الانبعاثات الكربونية المرتفعة تتبنى مواقف أكثر تحفظًا بشأن السياسات البيئية، ما يجعل من الصعب على المنتدى صياغة موقف موحد وقوي في المفاوضات العالمية بشأن تغير المناخ.

هذا الوضع يزيد من صعوبة تحقيق التوازن بين المواقف المتباينة للأعضاء وبين الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات فعالة بشأن تغير المناخ، مما يحد من تأثير المنتدى في مواجهة هذا التحدي العالمي.

(د) تعقيد وحساسية قضايا الأمن الإقليمي

أصبحت قضايا الأمن الإقليمي من أكثر المجالات حساسية وتعقيدًا في معالجة منتدى جزر المحيط الهادئ (PIF) للعلاقات الخارجية. تشمل هذه القضايا الصيد غير المشروع، والجريمة العابرة للحدود، وتزايد التوسع العسكري للقوى الخارجية، وهي جميعها تمثل تحديات كبيرة للمنتدى.

لا تقتصر مسؤولية المنتدى على تنسيق التعاون الأمني بين الدول الأعضاء، بل تمتد أيضًا إلى التصدي لتأثير القوى الكبرى على الأمن الإقليمي. فعلى سبيل المثال، يُنظر إلى التعاون العسكري بين الولايات المتحدة وأستراليا كعامل داعم لاستقرار المنطقة، ولكنه في الوقت ذاته يثير مخاوف بعض الدول الأعضاء من تصاعد التوترات الإقليمية.

يكمن التحدي الأساسي في كيفية تحقيق توازن دقيق بين تعزيز الأمن الجماعي للمنطقة، وضمان عدم تورط المنتدى أو أعضائه في صراعات القوى الكبرى. يتطلب هذا التحدي مقاربة حذرة ودبلوماسية ماهرة للحفاظ على السلام الإقليمي وتعزيز التعاون الأمني دون تعريض مصالح الدول الأعضاء للخطر.

(هـ) محدودية الموارد وضعف القدرة على تنفيذ السياسات

يعاني منتدى جزر المحيط الهادئ، كمنظمة إقليمية، من شح الموارد اللازمة لدعم السياسات الخارجية وتنفيذ الاتفاقيات الإقليمية. فرغم أن الأمانة العامة للمنتدى والفرق التقنية تقدم الدعم الأساسي لصنع القرارات، إلا أن قيود التمويل، وضعف التكنولوجيا، ونقص الكوادر البشرية تؤدي إلى صعوبات كبيرة في التنفيذ الكامل للسياسات المتفق عليها.

علاوة على ذلك، تواجه بعض الدول الأعضاء تحديات في الحوكمة الداخلية، ما يعوق تنفيذ القرارات الإقليمية على المستوى الوطني. هذه القيود لا تحد من قدرة المنتدى على الاستجابة الفورية للأزمات فقط، بل تقلل أيضًا من فرصه في الحصول على دعم دولي أوسع.

في ظل المنافسة بين القوى الكبرى، والتنوع الداخلي، وأزمة المناخ، وشح الموارد، يواجه منتدى جزر المحيط الهادئ (PIF) تحديات متعددة وشاقة في معالجة العلاقات الخارجية. يتمثل التحدي الرئيسي في تحقيق توازن دقيق بين القضايا الإقليمية والدولية، مع تعظيم المصالح المشتركة للدول الأعضاء.

للتغلب على هذه الصعوبات، يجب على المنتدى اعتماد آليات تعاون أكثر مرونة وإجراء تعديلات استراتيجية تضمن الاستجابة الفعالة للتغيرات المعقدة. من خلال تعزيز القدرة المؤسسية وتكييف سياساته مع الأولويات الإقليمية والعالمية، يمكن للمنتدى تعزيز دوره كقوة دبلوماسية واقتصادية رائدة في منطقة جنوب المحيط الهادئ، مما يعزز من استقراره وتأثيره في المشهد الدولي.

المبحث السادس: توصيات لتحسين آليات معالجة العلاقات الخارجية واتخاذ القرارات

باعتباره المنظمة الرئيسية الأكثر شمولاً في منطقة جنوب المحيط الهادئ، لعب منتدى جزر المحيط الهادئ (PIF) دورًا بارزًا في إطار آليته الحالية لاتخاذ القرار، مما عزز بشكل ملحوظ من تمثيله وشرعيته. ومع ذلك، وفي ظل التغيرات المستمرة في المشهد الدولي، لا يزال المنتدى يواجه العديد من التحديات التي تتطلب تحسينات في آليات معالجة العلاقات الخارجية واتخاذ القرارات.

واستنادًا إلى دراسة وتحليل الآليات الحالية، تهدف التوصيات التالية إلى تعزيز كفاءة المنتدى في اتخاذ القرارات وقدرته على معالجة العلاقات الخارجية، مع السعي لتحقيق أقصى قدر من مصالح الدول الأعضاء في ظل الظروف الدولية المتغيرة باستمرار.

(أ) تعزيز التنسيق الداخلي

أولًا: إنشاء منصة تواصل متعددة المستويات: لتحسين التنسيق الداخلي بفعالية، يجب على المنتدى إنشاء منصات تواصل متعددة المستويات. يمكن أن تتضمن هذه المنصات مجموعات عمل دولية واجتماعات استشارية إقليمية منتظمة، لضمان أن تتمكن الدول الأعضاء من التعبير الكامل عن مواقفها واحتياجاتها. على غرار نهج رابطة دول جنوب شرق آسيا(ASEAN) ، يمكن للاجتماعات الوزارية المنتظمة ومجموعات العمل المتخصصة أن تعزز التعاون الوثيق بين الدول الأعضاء، وتسهم في حل النزاعات بشكل سريع، وتجنب الأخطاء الناتجة عن نقص المعلومات أو ضعف التواصل. لا تعزز هذه الآليات اتساق السياسات وتنسيقها فحسب، بل ترفع أيضًا كفاءة التعاون الإقليمي وتأثيره العام.

ثانياً: تعزيز آلية مشاركة الدول الأعضاء: يوصى بأن يقوم المنتدى بتطوير آلية أكثر تنظيمًا لمشاركة الدول الأعضاء، لضمان تحقيق المساواة في التعبير عن الآراء خلال عملية اتخاذ القرار. من خلال إنشاء آلية دورية لجمع الآراء وتقديم التغذية الراجعة، يمكن للمنتدى أن يكون على دراية أفضل بالاحتياجات الفعلية للدول الأعضاء ومخاوفها، مما يمكنه من

صياغة سياسات أكثر شمولية واستجابة للمتطلبات المختلفة.

(ب) تحسين عملية اتخاذ القرار

أولًا: **تبسيط خطوات اتخاذ القرار**: تُعد كفاءة اتخاذ القرار العنصر الأساسي في تحسين العملية. لتجنب التأخير الناتج عن البيروقراطية الزائدة، يحتاج المنتدى إلى تبسيط خطوات اتخاذ القرار، وتقليل المستويات والإجراءات غير الضرورية. يمكن أن يؤدي تبسيط العملية إلى زيادة سرعة الاستجابة، مما يمكن المنتدى من التعامل بسرعة أكبر مع الأحداث الطارئة والتحديات الدولية المعقدة.

ثانياً: **تعزيز الاستثمار في التكنولوجيا**: الاستثمار في أنظمة إدارة المعلومات الفعالة يعزز تدفق المعلومات ودقة اتخاذ القرار. من خلال استخدام أدوات تحليل البيانات المتقدمة وأنظمة دعم القرار، يمكن للمنتدى تحسين دمج المعلومات وتحليلها، مما يؤدي إلى رفع مستوى علمية القرارات وكفاءتها.

(جـ) تعزيز تعبئة الموارد والتعاون الدولي

أولا: **تنويع مصادر الحصول على الموارد**: يُعد تعزيز قدرة المنتدى على تعبئة الموارد عنصرًا أساسيًا لتحسين تأثيره الشامل. على سبيل المثال، نجحت فيجي في تنفيذ عدة مشاريع لمواجهة الفيضانات والطاقة المتجددة بدعم من صندوق المناخ الأخضر(GCF) ، مما عزز قدرتها على التكيف مع تغير المناخ. وبالمثل، ينبغي للمنتدى استكشاف طرق متنوعة للحصول على الموارد، وتوسيع شبكته للتعاون الدولي لضمان توفر الدعم اللازم في عملية صنع القرار والتنفيذ.

ثانياً: **تعزيز التعاون الدولي**: يمكن أن يؤدي بناء علاقات تعاون وثيقة مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والدول الأخرى إلى توفير المزيد من الموارد والدعم الفني للمنتدى. على سبيل المثال، من خلال التعاون مع المنظمات العالمية المعنية بتغير المناخ، يمكن للمنتدى الحصول على التمويل والتكنولوجيا اللازمة لمواجهة تحديات تغير المناخ. بالإضافة إلى ذلك، فإن السعي لإقامة علاقات ثنائية مع القوى الكبرى قد يسهم في

الحصول على دعم مباشر وقوي في القضايا الرئيسية.

(د) تعزيز تأثير المنتدى بشكل أكبر

أولاً: **تعزيز التواصل والترويج الخارجي**: يتطلب رفع تأثير المنتدى على الساحة الدولية تعزيز قدراته في الترويج والتواصل الخارجي. من خلال إنشاء فريق إعلامي متخصص، يمكن للمنتدى نشر مواقفه السياسية وإنجازاته بشكل أكثر فاعلية، مما يعزز وعي المجتمع الدولي بجهوده ويكسب المزيد من الدعم.

ثانياً: **دفع عملية التكامل الإقليمي**: في مجال التعاون الإقليمي، يجب على المنتدى مواصلة دفع عملية التكامل في منطقة المحيط الهادئ الجنوبي لتعزيز قدرات التنسيق داخل المنطقة. من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي والبيئي داخل المنطقة، يمكن تعزيز التماسك الإقليمي وزيادة القدرة التنافسية الجماعية، مما يمنح المنتدى صوتًا أقوى في القضايا العالمية.

الخاتمة

باعتباره المنظمة الرئيسية الأكثر شمولية في المنطقة، يجب على منتدى جزر المحيط الهادئ إجراء تحسينات فعالة في تعزيز التنسيق الداخلي، وتحسين عمليات اتخاذ القرار، وزيادة تعبئة الموارد. ستساعد هذه التحسينات على تعزيز قدرته في معالجة العلاقات الخارجية وتوسيع دوره على الساحة الدولية. من خلال الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة، وتحسين آليات التنسيق الداخلي، وتعزيز الموارد والشراكات، سيكون المنتدى قادرًا على مواجهة التحديات الدولية المستقبلية المعقدة بشكل أفضل، وتوفير دعم أقوى للتنمية المستدامة والأمن الإقليمي لدول المحيط الهادئ الجنوبي.

هذا البحث مدعوم من قبل مشروع البحث العلمي لجامعة الدراسات الأجنبية في محافظة قوانغ دونغ، ورقم المشروع: 24NTYJ03.

الهوامش:

(1) 陈晓晨： “小国研究视域下太平洋岛国的外交策略” ，《国际关系研究》，2020 年 02 期，第 113 页。

(2) 张颖、于鑫扬：“战略文化视阈下美国对太平洋岛国的策略与路径”，《太平洋学报》，2024 年第 32 卷第 2 期，第 72 页。

(3) اتفاقية تجارية لمجموعة ميلانيزيا سبيرهيد:

https://vanuatucustoms.gov.vu/customs/rules-of-origin/melanesian-spearhead-group-trade-agreement-msgta.html#:~:text=The%20MSG%20Trade%20Agreement%20provides,%2D%20Beverages%2C%20Spirits%20and%20Vinegar.

(4) 《马克思恩格斯全集》第 2 版第 10 卷第 276 页

(5) Epeli Hau'ofa，We Are the Ocean: Selected Works，Honolulu:University of Hawaii Press，2008，p． 397．

(6) Terence Wesley-Smith,“Self-determination in Oceania,”Race & Class, Vol.48, No.3, 2007, p.38.

(7) “U. S. Engagement in the Pacific Islands: 2022 Pacific Islands Conference of Leaders ”, The White House, September 13, 2022, https: / / www. state. gov / u - s - engagement - in - the - pacific - islands-2022-pacific-islands-conference-of-leaders/ .

(8) Pankaj Jha, “India's Policy towards South Pacific: Expanding Horizons of the Indo-Pacific Region,” Maritime Affairs, Vol. 15, Issue 2, 2019, p. 8.

(9) 《United Nations Convention on the Law of the Sea》

المراجع

1. 陈晓晨. 小国研究视域下太平洋岛国的外交策略. 《国际政治研究》, 2023.
2. 张颖, 于鑫扬. 战略文化视阈下美国对太平洋岛国的策略与路径. 《太平洋学报》, 2024.
3. Hau'ofa, Epeli. We Are the Ocean: Selected Works. University of Hawaii Press, 2008.
4. Wesley-Smith, Terence. "Self-determination in Oceania." Race & Class, Vol. 48, No. 3, 2007.
5. United Nations Convention on the Law of the Sea, 1982.
6. Palau Declaration on the Ocean: Life and Future, Pacific Islands Forum, 2014.
7. Pankaj Jha. "India's Policy towards South Pacific." Maritime Affairs, Vol. 15, Issue 2, 2019.
8. White House. "U.S. Engagement in the Pacific Islands." 2022.
9. 廖凡. 《多边主义与国际法治》, 北京大学出版社, 2018.
10. 张晓东. 《全球化与区域合作》, 社会科学文献出版社, 2017.
11. SPC Annual Report, 2022.
12. IPCC. "Climate Change and Small Island States." 2021.
13. Pacific Islands Development Report, UNDP, 2020.
14. Fisheries Management Plan, PIF, 2020.
15. Global Climate Fund Reports, UNFCCC, 2019.